بناءً على ما تقدم فقد اتخذت الحكومة الأردنية مؤخراً بعض الإجراءات للحد من التدهور الحاصل نذكر منها على سبيل المثال تمديد مدة العمل في القطاع العام لخمس سنوات إضافية، وتحديد سن أدنى للتقاعد إلى جانب زيادة فترة التجنيد الإجباري.

سادساً: التطورات الجارية في أميركا اللاتينية

نخلت جمهورية الشيلي وبشكل كامل عن النظام التوزيعي للضمان الاجتماعي ووضعت نظاماً يقوم على الرسملة الكاملة مع التركيز على أهمية المحسومات التقاعدية حيث يتولى القطاع الخاص إدارة نظام التقاعد ويموله فقط من خلال المحسومات التقاعدية.

أما في كل من الأرجنتين والمكسيك والأوروغواي والبيرو وبوليفيا فقد حذت كل دوله منها حذو النظام المتبع في جمهورية الشيلي حيث وضع كل بلد نظاماً يرتكز على التغطية الشاملة من جهة، وعلى الرسملة مع أولوية الاعتماد على المحسومات التقاعدية من جهة ثانية.

سابعاً: ماذا يجري من تطورات على صعيد الوضع اللبناني

١. حجم المشكلة

لا شك في ما خص الوضع اللبناني أنه وضع فريد من نوعه. فنتيجة للقوانين العديدة التي سُنّت وجد لبنان نفسه يعاني من الإشكالات التي تعاني منها الدول النامية وكذلك الإشكالات التي تعاني منها الدول المتقدمة في آن معاً. أي بعبارة أخرى فإن لبنان أصبح يعاني ما يعرف بمحنة العالمين المتقدم والنامي. فلبنان يعاني من وضع ديمغرافي تشكل نسبة صغار السن فيه نسبةً عالية من مكونات المجتمع اللبناني كما هو الحال في البلدان النامية. ويرتّب ذلك على الخزينة اللبنانية والاقتصاد اللبناني أعباء لا قِبَلَ لهما بها وذلك من أجل توفير التعليم والطبابة والخدمات الأخرى التي يحتاجها صغار السن. ومن جهة أخرى فإن نظامه التقاعدي ونظام تعويض الصرف المعمول به في مختلف الأسلاك وبنسب متفاوتة يرتب على كاهل الخزينة والاقتصاد أعباء مالية واقتصادية هائلة ويجعل من تكاليف هذا النظام أشبه بما هو عليه في البلدان المتقدمة. إنّ ذلك يجعل الحالة اللبنانية- وفي ضوء ما حصل من تطورات وتعديلات قانونية- تشكو من المشاكل الهيكلية التي تعاني منها الدول النامية وتلك التي تعاني منها الدول المتقدمة في آنٍ معاً. ففي حين أن الشباب وصغار السن يشكلون أكبر شريحة من الشرائح السكانية فإنه والحال هكذا يتوجب على الدولة اللبنانية تأمين التعليم والطبابة والخدمات الأساسية لهم كما ويتوجب على الدولة أيضاً إعدادهم للحصول على فرص العمل اللازمة والملائمة من خلال تحريك عجلة الحركة الاقتصادية لتحقيق النمو المستدام. لذلك فإن النظام التقاعدي يجعل لبنان رازحاً تحت عبء فاتورة تقاعد أصبحت في تصاعد مستمر، بحيث يعجز الجيل الشاب عن تمويلها إذا ما استمر تصاعد كلفة هذه الفاتورة أو حتى استمرارها على ما هي عليه.

في هذا الإطار وضمن سياسات احتواء وترشيد الإنفاق التي اعتمدتها الحكومة وأقرّها مجلس النواب والتي تعمل وزارة المالية على تطبيقها، تأتي مبادرة وزارة المالية الهادفة إلى مكننة وتطوير وتحسين إجراءات العمل والرقابة في ما يتعلق بمعاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة.

تجدر الإشارة إلى أن مبالغ معاشات التقاعد وتعويضات الصرف التي تتحملها خزينة الدولة اللبنانية عن العاملين لديها والخاضعين لشرعة التقاعد وصلت بحسب موازنة العام ٢٠٠٣ إلى نحو ألف مليار ليرة لبنانية وذلك بالمقارنة بما كان عليه مجموعها في العام ١٩٩٤ وهو ٢٠٠ مليار ليرة. إن هذا يعني أن نسبة كلفة أعباء معاشات التقاعد وتعويض نهاية الخدمة في العام ١٩٩٤ كانت قد بلغت ما يعادل ٢٢٪ من مجموع مبالغ الرواتب والأجور وملحقاتها. بالمقارنة فقد بلغت تلك النسبة حوالي ٤٢٪ في العام ٢٠٠٣. من جانب آخر فإن المحسومات التقاعدية التي يدفعها سنوياً العاملون في الدولة الخاضعون لشرعة التقاعد لا تتجاوز مبلغ ٧٠ مليار ليرة لبنانية.

في ضوء ما تقدم تظهر أهمية وضرورة المسارعة لمعالجة ملف التقاعد من جوانبه كافة. إنه ومع الإدراك الكامل إلى أن هؤلاء المتقاعدين هم الذين خدموا الدولة وجميع المواطنين على مدى سنوات طويلة وأنه لهم حق على الدولة وعلى باقي المواطنين ومع التأكيد على أهمية السعي إلى عدم المساس بالحقوق القانونية للمتقاعدين (أو ما يسمى بحقوق الماضي)- إلا وأنه لا بد ومع الإقرار بهذا المبدأ فإنه إذا لم نجرِ معالجة هذه المسائل بحكمة ومسؤولية وشجاعة وبسرعة فإن المشكلة ستكون معرضة للتفاقم وتهدد في محصلة الأمر الاستقرار الاجتماعي في البلاد.

٢. ما هي الخطوات التنظيمية الجاري اعتمادها في هذا الصدد

في هذا الإطار بادرت وزارة المالية خلال العام الماضي إلى اتخاذ خطوة مهمة على طريق مكننة المعلومات المتعلقة برواتب الموظفين في إدارات ومؤسسات الدولة اللبنانية كافة وأيضاً مكننة المعلومات في ما خص معاشات تقاعد العاملين والخاضعين لشرعة التقاعد. كما شرعت الوزارة أيضاً في توطين معاشات تقاعد ورواتب جميع العاملين في الدولة من سلك الأسلاك والمستفيدين من المال العام.

بناءً على ما تقدم، فإنه بات هنالك حتى الآن أكثر من ٣٠٠ ألف موظف ومتقاعد ومستفيد من معاشات التقاعد تصلهم رواتبهم ومعاشاتهم التقاعدية مباشرةً إلى حساباتهم المصرفية إلكترونياً. هذا بالمقارنة مع الأسلوب الذي كان متبعاً من قبل الدولة حتى وقت قريب والذي بات من الماضي لأنه أسلوب معقّد وغير شفاف (راجع العدد ١٦ من حديث المالية).

كما شرعت الوزارة أيضاً في تطوير وتجهيز دائرة التقاعد سواء من حيث عدد الموظفين و/أو من حيث التجهيزات الإلكترونية والبرامج الحديثة. وبدأت الوزارة ببناء قاعدة المعلومات الأساسية للمتعاقدين وذلك بدعوتهم إلى تزويدها بمستندات محددة خلال فترة زمنية محددة. وقد هدفت تلك الإجراءات أيضاً إلى تشديد الرقابة على معاشات المتعاقدين وضبط مخالفات المستفيدين

تتمة ص ١٧ ◄◄

مهارات الاتصال عبر الهاتف: كلمة متدرب... حنا المر

نظم المعهد المالي عدة دورات في "مهارات الاتصال عبر الهاتف" منذ ٢٠٠٣/٧/٢٢ شارك فيها ٦٤ موظفاً من مختلف مديريات وزارة المالية. وتتلخص أهداف الدورة بتطوير المهارات الفردية في المحادثة بين الموظف والكلفين ليتمكن من تحسين التواصل وتبادل المعلومات مع المكلفين على أفضل وجه.

قد يبدو هذا الخبر عادياً، لكن غير العادي هو الطريقة النموذجية في إيصال هذه المهارات إلى المشاركين في الدورة التي اعتمدت تقنية جديدة قائمة على مبدأ "الصوت والصورة". حيث يحاول المشارك في الدورة حل بعض المسائل من خلال الاستماع والمشاهدة فيمسائل فكرية ومنطقية تبدو لأول وهلة أنها مسلّية. يستنتج المشارك من خلالها السبل التي تساعده في تحسين مهاراته في الاتصال الشفهي.

• **طريقة تبادل الآراء:** حيث يحاول المشاركون تجميع شكل معيّن من قطع مبعثرة بمساعدة أحد الزملاء الذي يقوم بتوجيه زملائه وإعطائهم التعليمات من خلال مخاطبتهم بعدة طرق: المخاطبة فقط، المخاطبة والمرافبة، المخاطبة والمناقشة. يخلص المشاركون عندها إلى الأسلوب الأفضل في التخاطب. فيظهر أن أسلوب تبادل الآراء وتوضيحها هو الأسلوب العملي والفيد.

• **طريقة التجربة الشخصية والتقييم الذاتي:** تضمن هذه التجربة يحاول كل مشارك إيصال رسالة إلى الآخرين تضمن واقع مفاجيء يفرض عليه، فتكون حركاته عفوية وأخطاؤه ظاهرة. من ثم يشاهد نفسه على شريط فيديو حيث يلاحظ جميع أخطاء المخاطبة بدءً من حركات اليدين مروراً بوضع الوقوف وسرعة المديهة، وصولاً إلى إيجاد الكلمات المناسبة للتعبير في وقت قصير. وبعدها يقوم كل مشارك بنقد ذاتي على مسمع الجميع. ثم يستمع إلى انتقاد الآخرين حيث يكون تصحيح الأمور عبر التجربة الشخصية.

• **طريقة التركيز ودقة الاستماع:** تقوم التجربة هنا على نقل عبارة ما من مشارك إلى آخر لتصل إلى المشارك الأخير حيث تصل هذه العبارة بعيدة بمعناها كل البعد عن العبارة التي قيلت في البداية. وهنا وبعد مشاهدة الشريط المصور، يستنتج المشاركون ضرورة التركيز ودقة الاستماع لفهم المطلوب لنقله إلى الآخر بالطريقة الصحيحة.

تعددت الأساليب الأخرى (التطبيقية والفكرية) التي يدرك فيها المشارك المفهوم النظيري للاستماع وتدوين الملاحظات ويدخل في اكتشاف ذاته من خلال مشاهدة زلات فعله العفوية ومراجعة تصرفاته أثناء المشاركة في الأعمال الجماعية. ليخلص إلى النتيجة المرجوة.

وخلاصة القول إن هدف الدورة ليس أن يتعلم المشارك ما يسمع بل أن يفهم ما يرى. وهي الطريقة الأسرع للاستيعاب. والمستندات التي تم توزيعها خلال الدورة ليست -بحسب المدرب- مستنداً للمطالعة بل للاستخدام خلال العمل. حيث تعتمد المواد الأسلوب المباشر والعملي. فجاء تصميم المضمون ليتلاءم بشكل خاص مع احتياجات معظم الموظفين في بعض دوائر وزارة المالية اللبنانية.

وبعد...

يخوض المشارك في هذه الدورات تجربة مهمة تؤثر على قناعته التي لطالما اعتبر أنها صحيحة. غير أنه يكتشف أنها بحاجة دائمة إلى التحسين. يتعرف المشارك على أخطائه من خلال مراقبة ذاته على الشاشة. ويلاحظ الأخطاء التي لطالما كان يراها في غيره ولا يراها في نفسه. فتكون هذه المشاركة فرصة له لمعرفتها والعمل على تصحيحها. وخلال هذه التجربة يغوص المشارك في متاهة كهربائه. يتلقى الانتقادات من زملائه. ثم يستنتج أن هذه الانتقادات تهدف إلى تصويب أخطائه. تعطي هذه الدورة فرصة لتهذيب النفس. ما ينعكس إيجاباً على تواضع المشارك ويحسّن قدرته على فهم الآخر ومعرفة ما يحتاج إليه. فتصبح مخاطبته واضحة وسهلة وصريحة.

ولكن...

إن هذه الطريقة النموذجية بحاجة لمدرّبة ذات خصال نموذجية. مدرّبة يرتاح إليها المشارك.

مدرّبة ذات ابتسامة نموذجية.

مدرّبة "تفرض" علينا أن ندعو الجميع للمشاركة.

مدرّبة...

اسمها جنان غانم الدويهي.

فشكراً لها وللقيمين على المعهد المالي ■

حنا المر

إليك بعض النصائح عند اتصالك بشخص ما عبر الهاتف:

١. حضّر قائمة الاتصالات والأولويات والتوقيت المناسب.
٢. حضّر مضمون المكالمة الهاتفية: لماذا المكالمة؟ ماذا سوف تتضمن؟ متى الاستحقاق؟ من المعني؟ أين المكان؟ كيف يجب أن تتم المعاملة؟
٣. عرّف عن نفسك وعن صفتك الوظيفية.
٤. تأكّد من أنك تتحدث مع الشخص المناسب ومن صفته الوظيفية.
٥. انتبه إلى نبرة صوتك: نبرة واثقة، قريبة من المتكلم، حيوية وطبيعية، لفظ واضح، وتيرة كلمات مقبولة.
٦. انتبه إلى اللغة والتعابير التي تستعملها: لغة واضحة ومبسطة قدر الإمكان، تعابير مفهومة من المكلف، التخفيف من التعابير التقنية، الجمل قصيرة وواضحة.
٧. اضبط المكالمة من خلال طرح الأسئلة المفتوحة للاستفهام والأسئلة المغلقة للتأكد من المعلومات وضبط الاسترسال.
٨. في حال الإحالة، أحِل إلى الشخص المختص واشرح الهدف من ذلك.
٩. استعمل المفردات والجمل الإيجابية واطرح الحلول بالطريقة نفسها.
١٠. أصغِ إلى المكلف وافهم وجهة نظره وأعطه المعلومات الصحيحة والكافية حول البدائل (إذا ما توفرت) وحول الأشخاص المعنيين بالحلول ومواقع القرار، وزوّده بالخطوات الواضحة لما يجب القيام به.
١١. دوّن أهمّ ما ورد في الاتصال وتاريخه.
١٢. تابع مترتبات الاتصال والرد على المكلف في الأوقات المحددة.
١٣. كن لبقاً عبر الهاتف.
١٤. ابتسم فالمكلّف، وإن كان لا يستطيع رؤيتك، فهو يشعر بالابتسامة.
١٥. أخيراً لا تنسَ أن تشكره على وقته.

موظفو الفئة الثالثة والرابعة يتدربون على أصول كتابة المراسلات الإدارية والتقارير

إن النصوص والمراسلات الإدارية هي الأساس الذي يرتكز عليه نشاط الإدارة، وهي في الوقت عينه المظهر الذي يتجلى به هذا النشاط. وهي إلى ذلك تشكل ذاكرة الإدارة التي يركن إليها. فكلنا كموظفين عامين وعاملين في القطاع العام معنيّ بها بشكل أو بآخر، إما لأن عملنا يتطلب منا صياغة المراسلات أو لأننا نتداول بها في سياق إنجازنا لمهامنا. وبمطلق الأحوال لأنها تنظم مختلف الشؤون ذات العلاقة بنشاط الإدارة.

للمرة الثانية في هذا الفصل نظم المعهد المالي، دورة تدريبية حول أصول المراسلات الإدارية وإعداد النصوص تولاها السيد سمير بدر، مدير المعهد الوطني للإدارة والتنمية سابقاً. وشارك فيها عدد من الموظفين من مختلف المديريات وامتدت من ٢٠٠٣/٧/٢٨ حتى ٢٠٠٣/٨/٨ وتناولت خصائص الإنشاء الإداري عامة من سلامة اللغة والدقة في اختيار التعابير والألفاظ إلى التقييد بالأصول الشكلية (مع التركيز دوماً على مبدأ التسلسل الإداري) واتباع القواعد الخاصة بكل نوع أو صنف من أصناف الكتابة الإدارية لا سيما في ما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمراسيم والقرارات والتعاميم والمذكرات والرسائل... وقد ارتكزت الدورة على إعداد الأمثلة التطبيقية حول صياغة مشاريع نصوص في شؤون وظيفية تعني المشاركين في الدورة مباشرة.

كما نظّم المعهد دورة تدريبية ثالثة موجهة لموظفي الفئة الرابعة امتدت على أسبوعين من ٢٥ آب ولغاية ٥ أيلول ٢٠٠٣ بهدف تمكين أكبر عدد من المهتمين من الاستفادة من هذه الخبرة ■

مبدأ التسلسل الإداري في المراسلات الإدارية (المرسوم الاشتراعي رقم ١١١ تاريخ ٢٠٠٣/٦/١٢)

• هل تعلم أنّ هنالك نوعين من الاتصال بين الموظفين؟

الاتصال العمودي: يتم بين الرؤساء والمرؤوسين من أعلى إلى أدنى أو من أدنى إلى أعلى، في هذه الحالة، لا يحق للموظف الاتصال برئيس أعلى إلاّ بواسطة رئيسه المباشر حتى في حال الشكوى منه.

الاتصال الأفقي: يتم بين الرؤساء المتوازين والمتساوين، يجوز في هذه الحالة للمديرين ولرؤساء المصالح والدوائر والأقسام، ضمن الوزارة الواحدة، أن يتبادلوا المراسلات العادية دون واسطة. كما يحق للمديرين والرؤساء في وزارات مختلفة أن يتبادلوا المراسلات مباشرة في ما بينهم شرط ألاّ تتعرّض هذه المراسلات لمبدأ عام.

• كيف يتم الاتصال في المحافظات؟

يتم تبادل المراسلات بين دوائر القضاء ودوائر المحافظة بصورة مباشرة. أما المراسلات بين دوائر المحافظة والإدارة المركزية، فتتم:

١. بواسطة المحافظ إذا كانت المراسلة ذات طابع مبدئي أو ذات صيغة عامة.
٢. مباشرة إذا كانت المراسلة تتعلّق بأعمال عادية جارية أو ذات طابع فني.

الحوافز الضريبية من مؤسسة تشجيع الاستثمار في لبنان (إيدال): بحث أعده موظفون جدد/دفعة ٢٠٠٣

من ضمن برنامج التدريب الذي خضع له الموظفون الجدد الـ١١، أعد هؤلاء مشاريع بحوث تناولت مواضيع ذات علاقة مباشرة بعملهم هدفت إلى تنمية روح العمل الجماعي لديهم بالإضافة إلى تدريبهم على كتابة التقارير.

وقد اخترنا في هذا العدد أن نلقي الضوء على البحث الذي أعده كل من فادي عبدالله، بشار الحجار، رولا عويدات، غرينا مخّول، ميشلين ضومط، وعبد الرحمن عيتاني، والذي يتناول الحوافز الضريبية التي اقترحتها مؤسسة إيدال بهدف تشجيع الاستثمار في لبنان. يعرض البحث أولاً للخصائص الاستثمارية التي يتمتع بها لبنان ومن ثم يعرّف بمؤسسة إيدال واصفاً مهمتها والحوافز التي تعتبرها مشجعة للاستثمار. ويسهب البحث في وصف الحوافز الضريبية التي تقدمها إيدال لكل من القطاع الصناعي والزراعي والسياحي ويركز على تلك التي تقدمها على شكل تنزيلات للمستثمرين الأجانب واللبنانيين لاسيما الإعفاءات الضريبية المقدمة للشركات والمؤسسات كـ:

- إعفاء أرباح إعادة تخمين الأصول الثابتة من ضريبة الدخل.
- إعفاء ربح التحسين الناتج عن التفرغ الكلي أو الجزئي عن الأصول الثابتة.
- إعفاء أبنية المؤسسات الصناعية أو التجارية التي يستعملها مالكوها من ضريبة الأصول المبنية.
- إعفاء شركات الهولدينغ holding من ضريبة الباب الأول (الضريبة على أرباح المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية) وضريبة الباب الثالث (الضريبة على دخل رؤوس الأموال المنقولة).
- إعفاء شركات الأوفشور off-shore من ضريبة الباب الأول وضريبة الباب الثالث.

وينتهي البحث بعدد من الاقتراحات أبرزها:

- تطبيق الإعفاءات الضريبية بطريقة لا تؤدي إلى إعفاء فئة معينة منها وتحميل عبئها على فئة أخرى.
- الاهتمام بالجانب الأمني والسياسي لضمان الاستقرار للمستثمرين.
- الاهتمام بنوعية الاستثمارات وليس بالكمية والتركيز على الاستثمار الأجنبي بما يخلق نوعاً من التنافس وحافزاً لزيادة وتقدم الاستثمار المحلي. ■

التعاون مع البنك الدولي

بالتعاون والتنسيق مع البنك الدولي نُظّمت في المعهد المالي ورشة عمل حول "نمذجة الاقتصاد الكلي" Macroeconomic Modeling، من ١١ حتى ١٣ حزيران، حاضر فيها السيد Thilak Ranaweera وشارك فيها المسؤولون المعنيون بنمذجة الاقتصاد الكلي ذوو الخبرة في الاقتصاد الكمي من خبراء في وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة، مصرف لبنان، مجلس الإنماء والإعمار وإدارة الإحصاء المركزي (١٩ مشاركاً).

تخلل هذه الورشة عرض لنموذج الاقتصاد الكلي الذي تتبعه مجموعة البنك الدولي والذي يتيح إمكانية استعراض تأثير السياسات الاقتصادية وتحليله.

كما تم تخصيص قسم كبير من الورشة لمناقشة كيفية تحديث نموذج الاقتصاد الكلي الذي يعتمده لبنان، وذلك من خلال طرح التعديلات والتحسينات التي قد تعكس الوضع الاقتصادي والمالي الحالي على أفضل وجه. ■

ماذا نعني بنمذجة الاقتصاد؟

تشكل نمذجة الاقتصاد الكلي أداة اقتصادية تسهم من خلال اعتماد معادلات معينة وإحصاءات مالية واقتصادية في:

- مراقبة الاستقرار الاقتصادي.
- تحليل الاستراتيجيات الإنمائية.
- قياس القرارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية وآثارها.
- تحليل السياسات الاقتصادية ومقارنة البدائل.
- تحليل مدى ملاءمة سياسات اقتصادية (داخلية وخارجية) معينة واستمراريتها.

تعتبر نمذجة الاقتصاد الكلي من أهم الأدوات الاقتصادية المعتمدة حالياً لأنها تشكل أداة عملية وفعّالة لتوثيق الحوار مع المؤسسات المالية الدولية ومع المؤسسات المانحة.

نشاطات التعاون مع وزارة المالية الفرنسية

كثرت زيارات وفود وزارة المالية اللبنانية إلى نظيرتها الفرنسية، حيث شارك عدد من العاملين بعدة دورات تدريبية تمحورت حول المواضيع التالية:

تحسين التواصل من أجل خدمة أفضل للمواطنين

جرت العادة أن يقتصر تدريب الوفود اللبنانية في وزارة المالية الفرنسية على المواضيع المالية والضريبية أو تلك ذات الصلة بالموارد البشرية. واستثناءً لهذه القاعدة استقبلت الوزارة الفرنسية وفد من وزارة المالية اللبنانية لعرض موضوع جديد: التواصل Communication.

أما الوفد الذي تألف من خمسة عناصر من مختلف الإدارات تعمل في حقل التواصل الداخلي أو الخارجي (جيد بكداش عن فريق الضريبة على القيمة المضافة، بسكال عيسا عن المركز الإلكتروني، ماريا ملص عن مكتب الوزير، رانيا أبو جودة ولبنى بستاني عن المعهد المالي) فاضطلع طوال خمسة أيام (من ٦ حتى ١١ حزيران) على مختلف سبل ووسائل التواصل التي تعتمدها كل من المديرية العامة للمحاسبة العامة الفرنسية، والمديرية العامة للضرائب وبعض المراكز الضريبية في المناطق؛ ونذكر منها، على صعيد التواصل الخارجي: الحملات الإعلامية عند الاستحقاقات الضريبية ومشروع كوبرنيك COPERNIC. أما على صعيد التواصل الداخلي فاضطلع الوفد على طريقة إعداد المواقع الداخلية الخاصة بالوزارة ومديرياتها، الإنترانت Intranet، وعلى المنشورات الداخلية (النشرات الداخلية، كتيبات حقوق وواجبات الموظف، التقارير السنوية...)، ونشاطات التواصل الداخلي (الاجتماعات الدورية، ورشات العمل الداخلية، النشاطات الرياضية).

وقد عاد الوفد إلى لبنان حاملاً معه أفكاراً "تواصلية" جديدة تستفيد منها وزارة المالية اللبنانية إذا ما تم تطبيقها، وتساعدها على تحسين مهاراتها "التواصلية" وأهمها:

- حملات الإعلام والإعلان الضريبي والمالي.
- إنشاء شباك خدمة المواطن.
- تطوير أدلة المواطن وتسهيل توزيعها على الجمهور.
- تطوير موقع الإنترانت Intranet الذي من شأنه أن يسهل تبادل المعلومات والوثائق بين الموظفين في مختلف المناطق والإدارات.
- تحديث موقع الإنترنت الخاص بالوزارة فيتمكّن الكلفين من التصريح عن ضرائبهم مباشرة عبر الشبكة ومتابعة سير معاملاتهم المختلفة. ■

تدريب ميداني في دائرة الخدمات الضريبية/ فرنسا

بالعودة إلى المواضيع الضريبية البحتة التي يتم التدريب عليها في إطار التعاون مع وزارة المالية الفرنسية، شارك ربيع العرجا، مراقب في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، في تدريب ميداني في دائرة الخدمات الضريبية في منطقة Hauts de Seine Nord من ٧ إلى ٢٥ تموز ٢٠٠٣. من خلال هيئة التعاون الدولية التابعة للمديرية العامة الفرنسية للضرائب والمعهد المالي. جرى التدريب في مختلف أقسام دائرة الخدمات الضريبية في منطقة Nanterre، في دائرة الوعاء الضريبي في Colombes، في فرق التدقيق الثلاث، في مركز الضرائب العقارية في Nanterre Sud-Ouest، في فريق المراقبة والأبحاث، في دائرتي الواردات الرئيسية والفرعية في Nanterre La Défense وأخيراً في مركز الضرائب في Nanterre La Défense الذي يضم:

- ٥ وحدات تفتيش متخصصة (اثنتان متخصصتان في الشؤون المالية للشركات، واحدة في الشؤون المالية الشخصية، وثلاث في الشؤون المالية لمجموعات الشركات).
- وحدة الضريبة المهنية.
- الوعاء الضريبي. ■

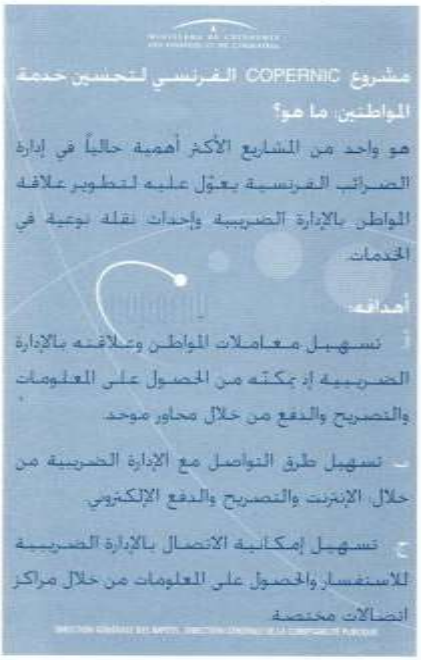

تفعيل الرقابة الضريبية

شارك كل من جوزيان موسى (مراقبة رئيسية في مالية لبنان الشمالي) ومنال عبد الصمد (رئيسة دائرة في مديرية الضريبة على القيمة المضافة) في ورشة عمل حول الرقابة الضريبية عقدت في نواسي لو غران (فرنسا) بين ٣ و١٧ أيار. هدفت هذه الورشة إلى التعريف بالتقنيات الضريبية المعتمدة في فرنسا. ومن أهم التقنيات التي تم عرضها ومناقشتها، والتي يمكن لوزارة المالية اللبنانية الاستفادة منها نذكر ما يلي:

- تحديث دائم لقاعدة البيانات الخاصة بالمكلفين.
- إرفاق تصاريح المكلّفين بلائحة بأسماء الزبائن ومقدمي الخدمات الذين يتعامل معهم المكلّف، ما يسمح بجمع معلومات دقيقة حول المكلفين.
- الضمانات التي يحظى بها المكلّف لدى دفعه الغرامات الضريبية أياً كانت المخالفة التي ارتكبها: عدم التصريح، عدم تقديم التصاريح الكافية، التأخر أو الامتناع عن الدفع.
- شرعة المكلّف التي تتضمن حقوق وواجبات المكلّف الخاضع للتدقيق.
- وضع برامج معلوماتية تسمح بتبادل المعلومات والبيانات بسرعة فائقة. ■

التعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة

حماية الملكية الفكرية والجمارك اللبنانية

تعتبر قوانين حماية الملكية الفكرية ظاهرة حضارية واقتصادية تسهم في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول. وفي حماية حقوق الإبداع والاختراع يواكب لبنان هذا التغيّر عبر إصدار القرارات والتعاميم والمراسيم التي تُعنى بهذه الأمور. ويقسم القانون اللبناني لحماية الملكية إلى عدّة أقسام: الملكية التجارية والصناعية وبراءات الاختراع، الملكية الأدبية والفنية، والاتفاقيات الدولية المتعلّقة بحماية الملكية.

إنّ سرعة التغيير في مجالات حماية الملكية الفكرية يجعل من الضروري النظر في الخيارات الجديدة المتاحة وفي المبادئ والقواعد الدولية المستقرة. وقد شرعت المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إجراء عملية استشارية دولية خُتمت عنها سلسلة من التوصيات بشأن آليات محاربة الممارسات غير القانونية.

وفي هذا الإطار تقوم إدارة الجمارك بتنظيم حلقات تدريبية لموظفيها بهدف إطلاعهم على آخر مستجدات القانون اللبناني والقوانين الدولية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، إضافة إلى إعلامهم بكافة الإجراءات المتبعة في مختلف الضبطيات. آخر هذه الحلقات التدريبية كان بالتعاون مع خبراء أجانب في هذا المجال في ١٥ تموز ٢٠٠٣ وقد شارك فيها ٣٠ مراقباً من مختلف إدارات ومصالح الجمارك اللبنانية. ■

تدريب موظفي مصلحة حماية الملكية الفكرية ومصلحة حماية المستهلك

في إطار الجهود التي تبذلها وزارة الاقتصاد والتجارة لتدريب المراقبين لدى مصلحة حماية المستهلك على موضوع تحديد الأسس والطرق الآيلة إلى التمييز الصحيح والمعرفة الحقيقة للسلع المزورة بالمقارنة مع السلع الأصلية، قامت هذه الوزارة بتنظيم دورتين تدريبيتين الأولى في ١٦ حزيران والثانية في ٢٣ و٢٤ تموز ٢٠٠٣ حول حماية الملكية الفكرية وحماية المستهلك في العهد المالي بهدف تزويد المراقبين بآخر المعلومات في هذا الموضوع وذلك للاستفادة منها أثناء حملاتهم في مكافحة الغش والتزوير. ■

التعاون مع وكالة الضرائب اليابانية

منذ ما يناهز العامين، كانت وكالة الضرائب اليابانية، في إطار التعاون مع وزارة المالية اللبنانية، قد أعلنت عن تقديم منحة لبرنامج دراسات عليا في السياسات الضريبية، مدته سنتين، في جامعة بوكاهاما الوطنية في اليابان. وقد تم للمرة الأولى قبول مرشح من وزارة المالية اللبنانية لهذا البرنامج الهام - الذي يموله البنك الدولي بالتعاون مع دولة اليابان هو السيد ماهر جلول، مراقب الضرائب الرئيسي لدى مديرية الواردات وذلك لاستيفائه الشروط المطلوبة لناحية السن والأجازات الجامعية والتاريخ الوظيفي.

في هذا السياق فرر السيد جلول أن يطلع زملاءه على تجربته في اليابان وأن يبيّن لهم الهيكلية الإدارية للنظام الضريبي الياباني.

"يسعدني أن أتنهز هذه الفرصة لأوجه تحية إلى جميع الزميلات والزملاء في وزارة المالية وفي المعهد المالي وأخص بالشكر الذين مهدوا الطريق لحصولي على منحة في اليابان.

لقد أتاحت لي المشاركة في هذا البرنامج فرصة دراسة ومناقشة مواضيع تتعلق بالاقتصاد والإدارة بالإضافة إلى مواضيع تتعلق بالضرائب لاسيما النظام الضريبي في اليابان. ويتمتع هذا النظام بجهاز إداري مستقل عن وزارة المالية National Tax Agency يتولى الإدارة الضريبية من تكليف وتحصيل الضرائب. كما يمتاز بوجود كلية خاصة لإعداد وتدريب مراقبي الضرائب National Tax College. كما يتميز هذا النظام بوجود جهاز ضمن الكلية يُعنى بدراسة الاعتراضات شبيه بلجان الاعتراضات في لبنان ويعرف بـ National Tax Tribunal. يضم هذا الجهاز قضاة اعتراضات ومراقبي ضرائب يتفرغون لدراسة الاعتراضات على جميع أنواع الضرائب. أضف إلى أن هذا الجهاز يتمتع بالاستقلالية عن الإدارة الضريبية التي قامت بالتكليف مما يضمن الشفافية والحيادية في إصدار القرارات.

ختاماً أنتهز هذه الفرصة لدعوة الزميلات والزملاء في مختلف مديريات وزارة المالية للاستفادة من المنح التي تقدم إلى المعهد المالي وذلك للتزود بالعلم والمعرفة والخبرات من أجل تأدية متطلبات الوظيفة العامة بكفاءة عالية" ■

ماهر جلول
مراقب ضرائب رئيسي

ريلو الشرق الأوسط: الاجتماع الإداري السنوي الثامن

نظمت مديرية الجمارك العامة بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية والمكتب الإقليمي لتبادل المعلومات في الرياض من ٢١ إلى ٢٣ تموز ٢٠٠٣، اجتماعاً للمكاتب المحلية لنظام ريلو الشرق الأوسط. بدأ الاجتماع يوم السبت في ١٩ تموز ٢٠٠٣ بدورة تدريبية حول نظام شبكة المكافحة الجمركية العالمية هدفت إلى تحسين أداء برنامج ريلو الذي يتضمن دراسة لقواعد البيانات، وتحليلاً لوضع التهريب والغش. تلت هذه الدورة حلقات عرض ونقاش (٢١ تموز ٢٠٠٣) افتتحها وزير المالية، الأستاذ فؤاد السنيورة، ومدير المكتب الإقليمي بالشرق الأوسط وممثل منظمة الجمارك العالمية السيد حسان عمر البعاج. شارك في هذا الاجتماع السنوي ٢٢ مندوباً عن جميع الدول الأعضاء، وناقشوا مواضيع عدّة منها: تقرير منظمة الجمارك العالمية الذي يتناول التعريف بسياسة الـRILO العالمية، الاستراتيجية المعلوماتية والإخبارية العالمية، قرارات لجنة شبكة المكافحة الجمركية العالمية، العمليات التي تقوم بها اللجنة وتقرير حول اتجاهات وإحصاءات الضبطيات في العالم وفي المنطقة، إضافة إلى عرض لإنجازات مكتب RILO الشرق الأوسط.

في نهاية الاجتماع، تمّ وضع توصيات جديدة، إضافة إلى طرح عدد من المقترحات أهمها اتفاق المجتمعين على أن يقوم المكتب الإقليمي بالتنسيق مع الدول المهتمة، بتحضير خطة عمل لتشكيل فريق لدراسة المخالفات في كل من الدول الأعضاء وتقديم خطة العمل إلى المدراء العامين للموافقة عليها. ■

ما هو نظام RILO وما هي أهدافه؟

نشأ نظام ريلو RILO (Regional Intelligence Liaison Office) خلال الاجتماع السابع والعشرين للجنة الإدارة التابعة لمنظمة الجمارك العالمية والذي عقد في مراكش في العام ١٩٩١، بهدف الـ RILO إلى وضع إطار لتبادل المعلومات بين إدارات الجمارك في بلدان الشرق الأوسط. وقد بدأ العمل به في العام ١٩٩٥ انطلاقاً من مكتب الرياض. يذكر أن لبنان انضم إلى نظام RILO في العام ١٩٩٧.

ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة: في جلسة عرض ونقاش صريحة خلال حفل إطلاق الدليل

مناسبة إطلاق دليل "ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة" نظّم المعهد المالي جلسة عرض ونقاش تلت حفل الإطلاق وذلك يوم الأربعاء الواقع فيه ٢ تموز ٢٠٠٣ بحضور وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة والمدير العام الأستاذ الان بيفاني ومدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID السيد رؤوف يوسف ومديرة منظمة أمديست-لبنان AMIDEAST السيدة بربرا بندلوني شارك في هذه الجلسة أكثر من ١٨٥ مثلاً عن نقابات المهن الحرة وعن القطاعات الأهلية والاقتصادية ونذكر منها نقابة المهندسين في بيروت وفي الشمال، نقابة الصيادلة، نقابة المحامين الفيزيائيين في لبنان، نقابة أطباء الأسنان، نقابة الطوبوغرافيين في لبنان، نقابة أصحاب المنشفيات، ونقابة الأطباء.

تطرق الوزير بشكل صريح إلى موضوع التسوية الضريبية الشائك واستمع لشكاوى نقباء المهن الحرة. وشرح لهم ظروف قانون التسوية الضريبية وأوضح لهم ملابسات هذا الموضوع وأمل الانتهاء من السجال الدائر في هذا الشأن.

حملة ترويج دليل "ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة"

٥٠ ألف نسخة ... وطبعة ثانية

منذ إطلاقه بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١ وفي أقل من شهرين تم توزيع ما يقارب ٤٩٠٠٠ نسخة من دليل "ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة" من أصل خمسين ألف نسخة. فبالإضافة إلى وضعه في متناول الجمهور في دوائر وزارة المالية كافة في بيروت والمناطق تم توزيع هذا الدليل على عدد من نقابات أصحاب المهن الحرة. ويتم حالياً إعادة طبع خمسين ألف نسخة جديدة نزولاً عند الطلب المتزايد من النقابات ومن المواطنين بشكل عام.

نقابات أصحاب المهن الحرة	النسخ الموزعة
نقابة الأطباء في بيروت	١٠٠٠
نقابة الأطباء في الشمال	١٠٠٠
نقابة الصيادلة في لبنان	٣٠٠٠
نقابة محترفي الأسنان في لبنان	١٠٠
نقابة المهندسين في بيروت	١٠٠٠٠
نقابة المهندسين في الشمال	٣٠٠٠
نقابة المحامين الفيزيائيين في لبنان	١٠٠٠
مختلف	٢٠٠٠
المجموع	٢٣٠٠٠
وزارة المالية	النسخ الموزعة
مالية بيروت	٥٠٠٠
مالية جبل لبنان	٣٠٠٠
مالية لبنان الشمالي	٢٠٠٠
مالية لبنان الجنوبي	٢٠٠٠
مالية البقاع	٢٠٠٠
مالية النبطية	٢٥٠٠
المعهد المالي أمر خلال حفل إطلاق الدليل مع حقيبة المالية في قاعات المديرية	٢٠٠٠
المجموع	٢٢٥٠٠
المجموع الإجمالي	٤٩٠٠٠

حملة الترويج

كانت الوزارة من خلال المعهد المالي قد حرصت على توعية المواطنين عامة والمكلفين خاصة من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة حيث أنها أعدت مقابلات تلفزيونية وإذاعية لتفسير مبادئ هذه الضريبة وترويج الدليل كما عملت على توزيعه من خلال صحيفتين محليتين هما "النهار" و"المستقبل" وكذلك تتم ترجمته إلى الإنكليزية ليصار إلى توزيعه من خلال مجلة Lebanon Opportunities.

في الجامعات

كذلك يحضر المعهد المالي حالياً لجولة على الجامعات اللبنانية تستهل في مطلع السنة الدراسية في أوائل فصل الخريف وتهدف إلى توزيع الدليل على الطلاب المتخرجين وإطلاعهم على المبادئ الأساسية لضريبة الدخل التي تخص بشكل رئيسي أصحاب المهن الحرة ■

الاختبار لوظيفة محتسب: اختبار لمعايير الكفاءة والشفافية في وزارة المالية

كيف نفعّل الكفاءة والشفافية في وزارة المالية؟ كيف نجعل التعيين لبعض الوظائف عملية تنافسية تتيح الفرص أمام العناصر الكفوءة وتساهم في الارتقاء بالخدمة العامة إلى مفهوم عصري؟ كيف نساهم في تعزيز المنافسة الايجابية ومبدأ تكافؤ الفرص وتحسين مستوى الأداء؟ ..

كلها أسئلة كانت الإجابة عليها شغلنا الشاغل خلال الفترة الماضية حيث ومبادرة من وزير المالية ومدير المالية العامة نظمت الوزارة من خلال المعهد المالي وبالتعاون مع لجنة من أصحاب الخبرة والكفاءة اختباراً داخلياً لمركز محتسب في محتسبية قضاء طرابلس وذلك في ٣١ آيار و٦ حزيران ٢٠٠٣ وكان هذا المنصب شاغراً بعد أن أحيل محتسب طرابلس السيد أحمد سلطان إلى التقاعد في أيار ٢٠٠٣.

كانت تلك تجربة أولى أرادت منها وزارة المالية اختبار نمط جديد من العمل تطبعه الحداثة والمهنية العالية وتبعد كل البعد عن نمط "المحسوبيات" وال"واسطة" وبالرغم من الجو الحذر الذي طبع إطلاق هذه التجربة إذ قلة من الموظفين آمنوا بنجاحها وحيادها. تقدم ثمانية مرشحون للاختبار استوفوا الشروط المحددة التي عممها المعهد المالي بواسطة الفاكس والبريد الإلكتروني على كل إدارات وزارة المالية. وكانت اللجنة المكلفة الإشراف على هذه المباريات قد وضعت المسابقات الخطية وأشرفت على تصحيحها وأجرت المقابلات الشفهية للناجحين في الامتحان الخطي بناءً على استمارة تقييم. ومن ثم رفعت توصيتها إلى المدير العام لاختيار من يراه مناسباً لهذا المركز. وعلى أساسه وبعد مقابلات أجراها معالي وزير المالية ومدير عام المالية للمرشحين الاثنين الذين احتلا المركزين الأولين وهما السيد عبد الرحمن غزاوي والسيد محمود الأدلبي تم اختيار مراقب الضرائب في مالية لبنان الشمالي السيد عبد الرحمن غزاوي (تاريخ دخول الخدمة ١٩٩٦) لملء المركز الشاغر.

ربحت وزارة المالية التحدي ونجحت التجربة وأثبتت أنه بإرساء أسس التنافسية تنفتح الآفق أمام الجميع ويحلو الفوز وتعم المنفعة وتتعمق الثقة

فعلى أمل أن تتعمم التجربة. ■

شروط الاشتراك في الاختبار: يشترط في المرشح أن يكون:

١. مراقب ضرائب أو مراقب جباية أو محاسب أو محتسب.
٢. قد أتم الرابعة والعشرين ولم يتجاوز الخامسة والخمسين من العمر.
٣. يتمتع بخبرة عملية في وزارة المالية لا تقل عن السنتين.

محتوى الاختبار:

مسابقة عملية في المعلوماتية ومسابقات خطية في أصول تحصيل الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها. قانون المحاسبة العمومية. ضريبة الدخل. الضرائب غير المباشرة. ضريبة الأملاك المبنية. قانون رسم الانتقال. قانون الضريبة على القيمة المضافة.

تعد وزارة المالية لاختبارات داخلية لوظيفة محتسب ومحتسب متمرن فتحصيبتي اللن والشوف.

جان باتيست جيليه يعرض لتطور أنظمة التدقيق والرقابة في إطار موازنات البرامج

بمناسبة زيارة السيد جان باتيست جيليه نائب مدير المحاسبة العامة الفرنسية وأحد المشاركين البارزين في وضع قانون الموازنة الفرنسي الجديد إلى لبنان للمشاركة في الاجتماع التحضيري الثالث للمؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة. أحيا هذا الأخير حلقة نقاش وحوار حول أنظمة التدقيق والرقابة في إطار موازنات البرامج وذلك يوم الاثنين الواقع فيه ٧ تموز ٢٠٠٣ في المعهد المالي.

اندرجت هذه الحلقة ضمن سلسلة حلقات العرض والنقاش الهادفة إلى الوقوف على المستجدات في دول العالم لاسيما في ما يتعلق بالاتجاه المتزايد نحو اعتماد أسلوب موازنة الأداء بدلاً من أسلوب موازنة الاعتمادات. وفي إطار النشاطات الهادفة إلى التعرف عن قرب على التجربة الفرنسية ومناقشة خصائصها مع كبار المسؤولين في وزارة المالية الفرنسية. تمكن المشاركون الـ ٥٤ من استعراض الرقابة المالية على أشكالها وما سيطاولها من تعديلات في إطار القانون الجديد وكيفية ملاءمتها مع آلية الموازنة الحديثة. كما تمحور النقاش حول فعالية أنواع الرقابة السبقة و/أو اللاحقة على الموازنة وحول الرقابة الإدارية والسياسية والتشريعية وارتباطها بتحديث الإدارة المالية للدولة ككل. ■

تخفيض رقم الأعمال الخاضع إلزامياً للضريبة على القيمة المضافة (VAT)

٥٠٠ ثم ٣٠٠ ثم ١٥٠ مليون ل.ل.

جرى تدريجياً تخفيض رقم الأعمال الخاضع للـVAT إلى ١٥٠ مليون ل.ل. بعد أن كان ٣٠٠ مليون ل.ل. في نيسان ٢٠٠٣ و٥٠٠ مليون ل.ل. في شباط ٢٠٠٢.

وقد تم التخفيضين الأخيرين بموجب قانون موازنة ٢٠٠٣ (المادة رقم ٤٧٩ تاريخ ٢٠٠٣/٠٣/٣٠) وسوف يجري العمل بالتخفيض الثالث ابتداءً من أول كانون الثاني ٢٠٠٤.

ماذا يعني ذلك؟

إن تخفيض رقم الأعمال الخاضع إلزامياً إلى الـ VAT يعني زيادة عدد المكلفين الخاضعين لهذه الضريبة، مما يؤدي بالتالي إلى تحسين المنافسة في الأسواق من خلال تقليص حجم حالات التنافس في قطاع اقتصادي واحد بين الأطراف الخاضعة لهذه الضريبة وتلك غير الخاضعة.

ما هي الإجراءات التي يجب على المؤسسات اتباعها؟

على كل شخص حقيقي أو معنوي يحقق رقم أعمال يساوي ١٥٠ مليون ليرة وما فوق خلال فترة الفصول الأربعة المتتالية لعام ٢٠٠٣، تقديم طلب تسجيل إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة في مهلة أقصاها شهرين ابتداءً من أول كانون الثاني ٢٠٠٤.

ما هي حقوق وواجبات الخاضعين لهذه الضريبة؟

بعد دراسة طلب التسجيل، تصدر مديرية الضريبة على القيمة المضافة شهادة تسجيل تسلمها للمكلّف.

فور استلامه شهادة التسجيل يترتب على المكلف بعض واجبات وحقوق معينة، نكتفي بذكر بعض منها:

١. **في ما يتعلق بالفواتير:**
- فواتير المشتريات: من أجل الاستفادة من حق الحسم، على المكلفين التأكد من تطابق الفواتير التي يحصلون عليها مع المادة ٣٨ من قانون الضريبة على القيمة المضافة.
- فواتير المبيعات: من أجل تفادي الأخطاء والغرامات، على المكلفين إصدار وتسليم فواتير مطابقة للمادة ٣٨ من القانون وهذه الفواتير تسمح لهم تحصيل الضريبة بشكل قانوني.

٢. **في ما يتعلق بالأسس النقدية:** من أجل تسهيل عملية إصدار الفواتير للمؤسسات التي تلجأ إلى أنظمة الأسس النقدية لإصدار فواتيرها (cash business)، يحق لهذه الفئة من المكلفين تقديم طلب إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة لاعتماد نظام مبسط لإصدار الفواتير. هذا النظام يسمح بإصدار إيصال (cash receipt) بدلاً من الفاتورة المنصوص عليها في المادة ٣٨ من القانون، على هؤلاء المكلفين إبراز الأسعار متضمنة الضريبة على القيمة المضافة.

٣. **في ما يتعلق بالمحاسبة:** على الخاضعين مسك الدفاتر وتنظيم المستندات المحاسبية التي يمسكها المكلفون الخاضعون للضريبة على الدخل على أساس الربح الحقيقي مما يسهل عليهم عمليتي احتساب الضريبة والتصريح عنها.

٤. **في ما يتعلق بالتصريح والدفع:** تسهيلاً لعمليتي التصريح والدفع، وتجنباً لتكبد المكلفين عناء المجيء إلى مديرية الضريبة على القيمة المضافة، يمكن لهؤلاء إرسال تصاريحهم عبر البريد وتسديد الضريبة لدى أي من المصارف العاملة في لبنان المتفق عليها أو أي فروع لها. ■

دائرة العلاقات العامة
مديرية الضريبة على القيمة المضافة

تذكير تذكير

عملية التصريح والدفع تشكلان عمليتان فصليتان مستقلتان الواحدة عن الأخرى. لذلك فإن غرامة عدم التصريح هي ١٠٪ من مبلغ الضريبة المتوجبة عن كل شهر تأخير بينما غرامة عدم الدفع هي ٣٪ من المبلغ ذاته.

لا يتحمل الخاضع للضريبة أي عبء ضريبي بما أن الضريبة المدفوعة على مشترياته تحسم من الضريبة المحصلة على مبيعاته ويسدد الرصيد فقط للخزينة. وحده المستهلك النهائي يتحمل العبء الضريبي.

للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة مركز استعلامات الـ VAT الذي من شأنه أن يجيب على أسئلتكم شخصياً، أو هاتفياً أو عبر البريد الإلكتروني.
١٧١٠ (مجاني) و ٠١- ٣٩٨ ٢٣٤، vat@finance.gov.lb
راجعوا موقعنا على شبكة الإنترنت: www.finance.gov.lb

مشروع مكننة السجل العقاري والمساحة: في مستجداته

البنك الدولي في قرض لاستكمال مشروع مكننة السجل العقاري والمساحة

إن تحسين ومكننة السجل العقاري والمساحة يشكلان أساساً لضمان استرداد لبنان عافيته. ذلك أن وجود نظام تسجيل إلكتروني فاعل يضم معلومات مفصلة حول الأراضي سيسهل نمو أسواق العقارات ويؤدي إلى تحقيق المزيد من الشفافية والفعالية على صعيد الأداء الوظيفي والتعامل مع المواطنين. كما سيسهم في تثبيت خطى الحكومة الإلكترونية على طريق تطويع التقنيات الحديثة في خدمة المواطن فيتمكن من استخراج المعلومات والتقارير والسجلات العقارية والمساحية الدورية الدقيقة في وقت قصير. كذلك يتمكن من متابعة حركة السوق العقارية من خلال الإنترنت. ومن جهة ثانية ستتوافر للدولة اللبنانية قاعدة معلومات عقارية ومساحية دقيقة من شأنها أن تدعم سلطة اتخاذ القرار في مختلف شؤون التنمية والتخطيط والبيئة.

نجحت وزارة المالية في تطبيق مراحل مهمة من مشروع مكننة السجل العقاري والمساحة (راجع افتتاحية العدد ١٥ من حديث المالية) وقد تجلى هذا النجاح مؤخراً في موافقة مجلس المديرين في البنك الدولي في ٢٦ آب الماضي على منح وزارة المالية اللبنانية قرضاً بمبلغ ٥,٣١ مليون دولار أميركي، لمدة ١٥ سنة، لاستكمال الجهود الرامية إلى مكننة كافة السجلات العقارية وسجلات المساحة في كافة المناطق اللبنانية. وذلك أنه مع سير المشروع قدماً تم اكتشاف كميات إضافية من سجلات ووثائق الملكية وخرائط مقاسم الأراضي ما استوجب تأمين أموال إضافية لضمان نجاح المشروع وانتهائه ضمن المهل المحددة. ■

مستجدات مشروع مكننة السجل العقاري وسجلات المساحة في لبنان:

١ كانون الثاني ٢٠٠٢: افتتاح أمانة السجل العقاري ودائرة المساحة في بيروت.

٣١ تشرين الأول ٢٠٠٢: افتتاح أمانة السجل العقاري في بعبدا.

٢٦ آب ٢٠٠٣: افتتاح أمانة السجل العقاري في المتن.

١٨ كانون الثاني ٢٠٠٣: افتتاح أمانة السجل العقاري في صيدا.

بعد إنجاز ما ورد أعلاه تم في الفترة الأخيرة إنجاز ما يلي:

٨ تموز ٢٠٠٣: افتتاح مكننة دائرة المساحة في زحلة، مكملاً بالتالي مكننة مجمل خرائط المساحة في البقاع التي تشكل ٤٠٪ من مجموع خرائط المساحة في المناطق الممسوحة والمُكالة في لبنان. ويكون بذلك قد أُنجز القسم الأول من المشروع في البقاع. ويبقى إنجاز القسم الثاني المتمثل بمكننة أمانة السجل العقاري في مطلع السنة المقبلة.

١٥ تموز ٢٠٠٣: إطلاق مكننة دائرة السجلات العقارية في كسروان منهياً بالتالي العمل في مكننة السجل العقاري في جبل لبنان. ولا بد من التذكير أن الصحائف العقارية في أمانات جبل لبنان العقارية الثلاث تعادل تقريباً نصف صحائف لبنان العقارية. كما أن الواردات من الرسوم العقارية تقارب الخمسين في المئة من مجمل الواردات العقارية المحققة في لبنان.

١٩ تموز ٢٠٠٣: إطلاق مكننة أمانة السجل العقاري في محافظة النبطية.

مستجدات مشروع مكننة السجل العقاري وسجلات المساحة في لبنان: وجهة نظر مدير مكتب البنك الدولي في لبنان، السيد عمر رزّاز

أجرت حديث المالية مقابلة مع مدير مكتب البنك الدولي في لبنان، السيد عمر رزّاز، شرح خلالها الأسباب التي أدت إلى منح لبنان القرض البالغ ٥,٣١ مليون دولار أميركي لاستكمال مشروع مكننة السجلات العقارية والمساحة.

ح.م.: عمر رزّاز، كيف كان لقاؤك مع لبنان؟

ع.ر.: وجدت أن لبنان يتمتع بمجتمع مدني وقطاع خاص شديدي النشاط والحركة مقارنة مع باقي بلدان المنطقة. كذلك إن المهاجرين اللبنانيين يشكلون مثالاً حياً يحتذى به، للتواصل بين المهاجرين وبلدهم الأم.

غير أن لبنان لم يشفَ تماماً من آثار الحرب. فعلى الرغم من إرساء الوفاق الوطني وعلى الرغم من الجهود الهادفة إلى إعادة البناء والإعمار لا يزال القطاع العام فيه يعاني من مخلفات الحرب.

ح.م.: عمر رزّاز، ما رأيه بوزارة المالية؟

ع.ر.: إن وزارة المالية اللبنانية قد أثبتت عن كفاءة وجدارة في تنفيذ مشاريع الإصلاح التي حققتها حتى الآن. فعلى الرغم من كونها تعاني من نفس المشاكل التي يعاني منها القطاع العام اللبناني لاسيما في نظام الخدمة المدنية، عرفت كيف تستفيد بطريقة فعالة من الموارد والإمكانيات الضئيلة التي توفرت لها. فقد وضعت لنفسها رؤية إصلاحية ◄◄◄

حولتها إلى سياسات ومن ثم إلى خطط عمل بدأت في تطبيقها أولاً على صعيدي الإيرادات والنفقات. وقد نجحت أيضاً على عدة أصعدة نذكر منها تطبيق الضريبة على القيمة المضافة مشاريع مكننة الجمارك ومشروع مكننة السجلات العقارية والمساحة

ح.م: بالانتقال إلى مشروع مكننة السجل العقاري وخرائط المساحة، ما هي الأسباب التي دفعت البنك الدولي إلى الموافقة على قرض لوزارة المالية لاستكمال هكذا مشروع علماً أن القروض التي يمنحها البنك في هذا المجال هي استثنائية؟

ع.ر: لقد أثبتت تجربة البنك الدولي في بلدان عديدة أن مشاريع مكننة السجلات العقارية والمساحة هي مشاريع معقدة بالإجمال لأنها تصطدم بعقبات عديدة، وغالبها يكون استثناءً للقاعدة ويمكن تلخيص هذه العقبات بما يلي:

١. الحواجز القانونية والأطر التطبيقية وعدم توفر الكادر في القطاع العام.

٢. الحواجز التقنية وتتمثل بعدم توفر التقنيات الحديثة وشبه انعدام المختصين في هذا المجال في بلدان عديدة من اختصاصيين وشركات استشارية يمكنها إعطاء "الجرعة" اللازمة من المكننة.

٣. عقلية الموظف الذي هو بحاجة ماسة إلى نقلة معرفية نوعية في ذهنيته تقنعه أن المكننة تضمن صحة المعلومات ودقتها

أما وزارة المالية اللبنانية فلقد نجحت بالتعاون مع فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومع الدوائر العقارية المختصة من تخطي الحواجز وتذليلها وإخراج المشروع بدليل أنه أصبح بإمكان المواطن الحصول على سند ملكيته أو تسجيل عقار في دقائق معدودة

أما موافقة البنك الدولي على منح وزارة المالية اللبنانية قرضاً بقيمة ٥.٣١ مليون دولار أميركي لمدة ١٥ سنة لاستكمال المشروع فترتكز بالإضافة إلى النجاح الذي حققته الوزارة في المراحل الأولى، على ما يلي:

- إدراك البنك الدولي أهمية المشروع لناحية تأمين خدمات المواطنين وتسهيل الأمور العقارية.
- إدراك البنك الدولي أن الدوائر العقارية في لبنان ليست دوائر خدماتية فحسب، بل أنها تشكل عنصراً فعالاً في نمو البلاد، ذلك أن جزءً كبيراً من الاستثمارات في لبنان يجري في قطاع العقارات. فالنظام الإلكتروني يؤمن سهولة تحريك هذا القطاع لضمان توفر المعلومات اللازمة حول كافة العقارات ولكونه عنصراً أساسياً في تعزيز الثقة بالأوراق أو المعلومات التي تمنحها الإدارة.

فإذا مكننة السجلات العقارية والمساحة تؤدي إلى كفاءة مالية في السوق العقارية تنعكس إيجاباً على الاقتصاد وتفتح آفاق اقتصادية جديدة نذكر منها أسواق ثانية للرهن العقاري وعمليات تسنيد العقارات.

ح.م: ما هي التوصيات التي ترفعونها إلى وزارة المالية؟

ع.ر: بإمكان وزارة المالية تعميم تجربتها الناجحة في مجال الضريبة على القيمة المضافة لاسيما في ما يتعلق بحملات التوعية. فلولا حملات التوعية الناجحة التي أطلقتها الوزارة لما تمكنت من إشراك المواطن في عملية الإصلاح فبات هذا الأخير يدرك أهمية هذه الضريبة والإجراءات المتعلقة بها وبات يملك المعلومات الكافية ليكون شريكاً مسؤولاً في عملية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. فبإمكان الوزارة تعميم هذه التجربة الناجحة على جميع المجالات لاسيما في مرحلة الخيارات الصعبة التي تمر بها لبنان.

بإمكان الوزارة أيضاً وكذلك كافة المؤسسات العامة دراسة نجاح مشروع مكننة السجلات العقارية والمساحة لكونه مشروعاً رائداً في لبنان لاسيما أنه يربط المواطن بالدولة مباشرة ولكونه مثالاً يحتذى به في مجال الإصلاح الإداري. فيمكن أخذ العبر منه من خلال إجراء عملية توثيق لكافة مراحله. أي دراسة طريقة سير العمل في هذا المشروع (بدءً من التخطيط مروراً بالتطبيق والعقبات التي واجهها وطرق تذليلها وصولاً إلى المراحل النهائية منه) فيكون نموذجاً ينبع لتطبيق الإصلاح في مختلف القطاعات العامة.

ح.م: نهايةً نشكركم سيد عمر زاز على الوقت الذي خصصتموه لهذه المقابلة. ونتمنى لكم النجاح في مهمتكم في لبنان، على أمل أن نزورنا في المعهد المالي قريباً ■

عمر زاز، من يكون؟

من مواليد عام ١٩٦١، الأردن. انضم عمر زاز إلى البنك الدولي في العام ١٩٩٣ بعد أن كان يُدرّس في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا MIT وبعد أن حاز على شهادة دكتوراه من جامعة هارفرد.

أما أولى خبراته فكانت في مجال مشاريع الخصخصة في أفريقيا وأوروبا الشرقية (التي كانت تشهد تحولات في اقتصادها لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي) وآسيا الوسطى حيث عمل في دائرة تنمية القطاع الخاص في البنك الدولي من العام ١٩٩٤ لغاية العام ٢٠٠٠. تركز اهتمامه على برامج إصلاح المؤسسات العامة وعلى دور الدولة المتحول وعلى مشاريع مرتبطة مباشرة بالسجلات العقارية والمساحة. وكانت خبرته في هذا المجال دافعاً لوعي أهمية حقوق الملكية وضرورة حمايتها.

في العام ٢٠٠٠ انتقل للعمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA كاختصاصي في شؤون القطاع المدني وذلك ضمن المجموعة التي تعنى بمسائل الإدارة المالية والبنية التحتية والقطاع الخاص.

في آذار ٢٠٠٣ عيّن مدير مكتب البنك الدولي في لبنان حيث يتولى تنسيق الحوار بين الحكومة اللبنانية والبنك، ووضع استراتيجية للاستثمار والمساعدة الفنية للبنان. كذلك يتولى إدارة الوارد البشرية والمالية لمكتب البنك الدولي في بيروت.

المركز الإلكتروني في وزارة المالية: في مشاريعه ونشاطاته

جورج صاهر
رئيس المركز الإلكتروني

وديع ابراهيم
إداري شبكات الاتصال

أصبحت اليوم تكنولوجيا المعلومات في تطورها المتسارع تشكل ركناً رئيسياً في نجاح الإدارات والمؤسسات العامة اللبنانية. فمع بداية التسعينات وبالتحديد سنة ١٩٩٣ خطت وزارة المالية خطوات متواضعة إنما ثابتة ونوعية على طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات في مختلف وحداتها بعد أن كانت تعاني من عدم وجود ذهيرات إلكترونية نتيجةً لما أصاب الوزارة من دمار وخراب أبان فترة الحرب. فبدأت عملية المكننة على صعيد مديريات الموازنة والخزينة والصرفيات والواردات وانسحبت تدريجياً ناقلةً وزارة المالية إلى عصر التكنولوجيا الحديثة. أما هذه النقلة النوعية فكانت لمرة خيار التحديث والمكننة الذي كان في صميم رؤية الوزارة ونصرة جهود فريق عمل المركز الإلكتروني في وزارة المالية الذي يتألف من خيرة المختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات تم التعاقد معهم بناءً على قرار صادر عن مجلس الوزراء.

ما تم تحقيقه حتى الآن

في البدء شملت أعمال المكننة في وزارة المالية معظم الدوائر في محافظة بيروت وكذلك في بعض المناطق فقد تمت مكننة قسم كبير من المعاملات وذلك عبر تصميم برامج وأنظمة معلوماتية أعدها المختصون في المركز الإلكتروني مما أدى إلى زيادة الإنتاجية من جهة وتسريع إنجاز معاملات المواطنين من جهة أخرى.

١. على صعيد تحضير وتنفيذ الموازنة

لقد تمت مكننة جميع المراحل المتعلقة بتحضير وتنفيذ الموازنة حيث أصبح من السهل متابعة وضعية اعتمادات الوزارات وأصدار تقارير وإحصاءات ومقارنات تساهم في التحليل والاستنتاج ورسم السياسات.

٢. على صعيد الخزينة والدين العام

- تم تطبيق نظام إدارة الدين العام (DMFAS) الذي أعدته وتطوره منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في لبنان بالتنسيق الكامل مع مصرف لبنان ومديرية الخزينة والدين العام في وزارة المالية ومجلس الإنماء والإعمار.
- تمت مكننة جميع عمليات القبض والدفع الخاصة بوزارة المالية وذلك الحصلة من قبل المصارف التجارية.
- تم إعداد نظام محاسبة وفق الإجراءات والمعايير والأسس المحاسبية المتطورة التي وضعت بالتعاون مع مستشارين من قبل صندوق النقد الدولي ويشكل هذا النظام اليوم محور الربط الأساسي لجميع الأنظمة الأخرى في إطار عمل المكننة.

٣. على صعيد مديرية الواردات

- تم إعداد نظام لإدارة وصيانة قاعدة معلومات المكلفين وذلك عبر إدخال كافة العمليات الضريبية التي يقوم بها المكلف من مباشرة عمل وسواها على قاعدة البيانات.
- تم إعداد برنامج خاص لإدخال مختلف تصاريح ضريبة الدخل.
- تمت مكننة إصدار جداول تكليف ضريبة الأملاك المبنية.

خطة تعميم المكننة

كان الهدف من أعمال المكننة المذكورة أعلاه الحصول على معلومات وإحصاءات وإدخال ثقافة المعلوماتية إلى صميم عمل مختلف الوحدات والتعرف أكثر على مختلف الإجراءات ليصار إلى تبسيط المعاملات في وقت لاحق أما عملية تعميم المكننة بشكل واسع ومن خلال خطة طموحة فبدأت فعلياً مع نهاية سنة ٢٠٠٠.

إن خطة تعميم المكننة تشمل وزارة المالية بكافة أقسامها وترمي إلى تجهيز المكاتب بجهاز كمبيوتر لكل موظف والانتقال من الإدارة القديمة القائمة على تخزين المعلومات على الورق إلى استعمال أنظمة وشبكات اتصال حديثة مع مراعاة وتطبيق الإجراءات الأمنية اللازمة. والهدف من المشروع هو تحسين نوعية الخدمة التي توفرها وزارة المالية للمواطنين وتطوير الإدارة العامة فيها من خلال تعزيز المكننة والاستعمال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات عمل الوزارة وفي كل أقسامها وما لا شك فيه أن مثل هذه الخطوة ستنعكس إيجاباً على تنظيم الإدارة وعلى تبسيط سير المعاملات فيها بغطي البرنامج كل من مديرية الواردات ومديرية الموازنة وعقد النفقات ومديرية الخزينة والدين العام ومديرية المحاسبة العامة والمديرية الإدارية في مديرية المالية العامة.

مراحل خطة المكننة

تتوزع الخطة على عدة مراحل بدءً من السنة الحالية أي شراء التجهيزات وإعدادها وتركيبها وتجهيز مختلف أبنية الوزارة بشبكة معلومات محلية Local Area Network وربط الأبنية بعضها ببعض عن طريق شبكة معلومات مناطقية Wide Area Network كما تشمل تطبيق خدمات الشبكة الداخلية Intranet في وزارة المالية لاسيما تعميم استعمال البريد الإلكتروني وتجهيز الحواسيب ببرامج المكننة المكتبية وإمكانية اتصال بشبكة الإنترنت.

هذا بالإضافة إلى بناء موقع جديد على الإنترنت يمكّن المواطنين من الحصول على المعلومات اللازمة ومن طباعة النماذج المختلفة التي يحتاجونها للتعامل مع الإدارة (مثل تصاريح ضريبة الدخل) ◄◄

مع الدليل الخاص لإنجاز مختلف المعاملات في المرحلة الأولى ومن ثم إمكانية بدء معاملاتهم ومتابعتها وإنجازها في مرحلة لاحقة.

أما في ما يخص تطوير أنظمة المعلوماتية فستركز خطة المكننة الشاملة على ستة أنظمة مترابطة خاصة بإدارة الخزينة (Treasury and Finance Management) وبالموازنة وعقد النفقات (Budget & Expenditure Management). وبإدارة دفع الرواتب والتعويضات ومعاشات التقاعد وتعويض الصرف (Payroll & Retirement Management) بالإضافة إلى أنظمة لإدارة الضرائب كالأملاك المبنية (Built Property Tax Application) ورسم الانتقال (Inheritance Tax Application) وبعض الأنظمة الكملة لنظام إدارة ضريبة الدخل (Income Tax Management) وأخيراً وليس آخراً نظام ضريبة القيمة المضافة (VAT) إن الخطة في كل مراحلها قائمة على المبادئ العامة التالية:

- خدمة المصلحة العامة من خلال تحسين نوعية الخدمة وسرعتها.
- خفض النفقات الجارية من خلال استعمال التكنولوجيا.
- تحسين إنتاجية العاملين في وزارة المالية.
- توفير المعلومات من خلال المواقع على الإنترنت.
- تحديد ساعات الخدمة بواسطة أنظمة إلكترونية لاستقبال المعاملات.
- تأمين نقاط "الخدمة السريعة" one-stop shop لاستقبال المواطن وإرشاده وتلقي الطلبات وتأمين المعلومات والنتائج والوثائق المطلوبة. ■

سوف تفرد حديث المالية في أعدادها المقبلة مساحة خاصة لعرض تفاصيل خطة مكننة وزارة المالية وسوف تناقش المواضيع التالية: ١. البنية التحتية وشبكات الاتصال؛ ٢. الخدمات المشتركة؛ ٣. البرامج والأنظمة التطبيقية؛ ٤. التجهيزات وصيانتها.

تذكير: المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة

تستضيف بيروت بين الرابع عشر والسابع عشر من تشرين الأول ٢٠٠٣ المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة الذي ينظّم بالتعاون مع وزارة المال الفرنسية. بعد أن كانت قد استضافته كل من ليبرفيل في العام ١٩٨٧، وأبيدجان في العام ١٩٩٠، ومراكش في العام ١٩٩٢، وواجادوجو في العام ١٩٩٤، ونواكشوط في العام ١٩٩٦، وكوتونو في العام ١٩٩٨، ونيس في العام ٢٠٠١.

يتميز مؤتمر بيروت عن غيره من مؤتمرات إدارات الخزينة بما يلي:

- مشاركة ممثلين عن ١٣ بلداً من منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار سوف تخصص ورشة عمل لمناقشة المشاكل التي تواجهها هذه البلدان بدعم خبراء في شؤون المنطقة.
- مشاركة ممثلين عن القطاع الخاص (وكالات التقييم، مصارف، إلخ) بهدف تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث سيتم تبادل وجهات النظر في مواضيع تهم القطاعين لاسيما الوصول إلى الأسواق المالية، ومؤشرات حسن الإدارة المالية، وتحضير ونشر المعلومات الاقتصادية والمالية وغيرها من المواضيع.

أهداف المؤتمر:

يهدف المؤتمر إلى تعزيز العلاقات بين البلدان، لا سيما في المجالات التالية:

- خلق حوار بين الخبراء والمسؤولين عن المحاسبة العامة وشؤون الخزينة وأمور المالية العامة في دول الشرق الأوسط وأسيا وأفريقيا وجزر الكاريبي والمحيط الهادئ.
- مناقشة سبل تعزيز التعاون في مجال التقنيات المالية بين هذه البلدان.
- تبادل الخبرات ومناقشة أطر تحديث الإدارة المالية.

المواضيع المطروحة للنقاش:

يطرح المؤتمر مواضيع ذات أهمية، نذكر منها:

- التحديات التي تواجهها إدارات الخزينة والوسائل الحديثة لإدارتها.
- المستجدات على صعيد إدارة الدين العام.
- مؤشرات الأداء المالي ووسائل الإدارة المالية.
- الوسائل الحديثة للدفع وزيادة فعالية عمليات التحصيل.
- أعمال الرقابة والتدقيق.
- الوسائل الحديثة لنشر المعلومات المالية.
- إدارة التغيير من خلال التدريب وإدارة الطاقات البشرية.

اللغات المعتمدة:

اللغة الفرنسية مع توفر الترجمة الفورية إلى اللغة العربية.

البرنامج:

يمتد المؤتمر على أربعة أيام، يخصص يوم كامل منها لورش العمل حيث يعرض كل بلد تجربته في موضوع معين ويناقشه مع الحضور. ويخصص يوم كامل لزيارة ميدانية يتم فيها التعرف على المحيط الاقتصادي والثقافي للبلد المضيف، لبنان.

معاشات التقاعد: إشكالية النمو في ظل العبء المتنامي

منذ العام ١٩٤٥ تشكّل "معاشات التقاعد" عنصراً أساسياً في تلاحم المجتمع الفرنسي وأساساً للتضامن بين كافة أفراده. إذ تموّل مجسومات القوى العاملة معاشات المتقاعدين انطلاقاً من مبدأ التضامن بين كافة أفراد المجتمع الفرنسي. ويضمن هذا النظام للفرنسيين العاملين في كافة القطاعات إمكانية العيش الكريم بعد تقاعدهم من خلال إلزامية تأمين الاستقلال المالي للمتقاعد بعد توقفه عن العمل.

يرتكز نظام معاشات التقاعد الفرنسي على مبدأين أساسيين: ١. مبدأ التضامن بين الأجيال، حيث أن الجيل العامل يدفع معاشات تقاعد الجيل المتقاعد؛ ٢. مبدأ الشمولية حيث يتمتع الفرنسيون كل الفرنسيين بحق شبه مقدس هو الحق بمعاشات تقاعدية. فكانت تسمية نظام توزيع معاشات التقاعد أو ما يعرف بالفرنسية بـ Régime par Répartition.

أما اليوم فباتت هذه الضمانة في خطر إذ أنه مع تقدم الطب ومع توفر ظروف معيشية أفضل، ارتفعت معدلات الحياة حالياً إلى ٨٢ عاماً، ومن شأنها أن ترتفع إلى ٨٨ عاماً بحلول العام ٢٠٤٠. قد يبدو هذا التقدم إيجابياً للوهلة الأولى. غير أن كلفته مرتفعة جداً وتتمثل بخلل في التوازن بين عدد السكان العاملين وعدد المتقاعدين منهم. ففي فرنسا اليوم يقابل كل أربعة أشخاص عاملين متقاعد واحد. لكن وبحلول العام ٢٠٤٠ سوف ينقلص هذا العدد إلى عاملين اثنين يعيلان متقاعداً واحداً. لذا توجب على الفرنسيين حكومة وشعباً العمل سوياً لحل هذه المعضلة وللمحافظة على نظام توزيع معاشات التقاعد المعتمد حالياً في فرنسا. فكان جدل طويل ومشاورات ومفاوضات وإضرابات عمّت البلاد وأدّت إلى توقيع البرلمان الفرنسي على مشروع قانون إصلاح نظام معاشات التقاعد في ٢٤ تموز ٢٠٠٣.

أنواع أنظمة التقاعد في فرنسا

في مستهل هذا الملف لا بد من إلقاء الضوء على هيكلية نظام معاشات التقاعد الفرنسي الذي تبلور منذ العام ١٩٤٥ ليصبح على ما هو عليه اليوم بعد أن بلغ مبدأ الشمولية في السبعينات. وعلى الرغم من شموليته ظل ينقسم إلى عدة أنظمة يبلغ عددها ٢١ نظاماً يمكن توزيعها على ثلاثة أبواب:

١. معاشات التقاعد لدى القطاع الخاص (٦٨٪ من اليد العاملة)
يشكل معاش التقاعد لدى هذه الفئة ضمانة لتأمين معيشة العاملين بعد تقاعدهم ويتم احتسابه على أساس أجر مرجعي يحدد بحسب معدل أفضل أجر تم الحصول عليه خلال أفضل ٢٠ عاماً (سترتفع هذه المدة إلى ٢٥ عاماً ابتداء من العام ٢٠٠٨). يضاف إلى هذه القيمة معاش تقاعدي تكميلي (راجع فقرة الأنظمة الأساسية والأنظمة التكميلية).

وللحصول على معاش تقاعدي كامل يترتب على المتقاعد أن يكون قد دفع المجسومات التقاعدية المتوجبة عليه على مدى ٤٠ عاماً بعد أن كانت هذه الفترة تقتصر على ٣٧.٥ عاماً قبل العام ١٩٩٣.

٢. معاشات التقاعد لدى القطاع العام (٢١٪ من اليد العاملة)
في القطاع العام يعتبر معاش التقاعد على أنه تكملة لمعاشات فترة العمل. ويحتسب وفق معدل أجر أشهر العمل الستة الأخيرة وفقاً لعدد السنوات التي دفعت خلالها المجسومات التقاعدية. ويكون بنسبة ٢٪ من معدل الأجر يضرب بعدد سنوات دفع المجسومات التي لا يجب أن تتعدى ٣٧.٥ سنة.

٣. معاشات التقاعد لدى أصحاب المهن الحرة (١١٪ من اليد العاملة)
لا يشكل معاش التقاعد لدى هذه الفئة مصدر عيشهم الوحيد لدى تقاعدهم إذ إنهم قد يملكون رأسمالا مهنياً (أي عيادتهم، متجرهم...) لذا فإن معاشاتهم التقاعدية تكون نسبياً ضئيلة كونهم يرتكزون على غيرها من مصادر العيش.

الأنظمة الأساسية والأنظمة التكميلية

إن معاشات التقاعد التي اعتمدت في العام ١٩٤٥ لم تكن كافية لتغطية احتياجات المتقاعدين. لذا كان لابد من تأمين معاشات تقاعدية تكميلية. وقد بدأت هذه المعاشات بتغطية الكوادر في القطاع الخاص في العام ١٩٤٧ لتمتد وتغطي غير الكوادر في الخمسينات. وفي العام ١٩٧٢ بات يتوجب على كل عامل في القطاع الخاص الانضمام إلى نظام معاشات تقاعدية تكميلي. تبعهم الحرفيون والتجار في العام ١٩٧٨. والجدير بالذكر أن هنالك خمسة أنواع معاشات تكميلية أهمها:

- AGIRC (الجمعية العامة لمؤسسات الكوادر المتقاعدين)
- ARRCO (جمعية أنظمة التقاعد التكميلية)

التطور الدمغرافي السبب الرئيسي للإصلاح

كما سبق وذكرنا أدى التقدم الطبي إلى زيادة فترة التقاعد. كما أن عدد المتقاعدين ازداد لاسيما بسبب اقتراب وصول جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي يعرف بجيل Baby-Boom إلى سن التقاعد. فمن المفترض أن يؤدي التطور الدمغرافي إلى وصول ما يقارب ٨٠٠،٠٠٠ شخص إلى سن التقاعد بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٣٠ أي بزيادة ٢٠٠،٠٠٠ متقاعد مقارنة مع الوضع الحالي (وهذا بحسب مصادر مجلس توجيه التقاعد Conseil d'orientation des retraites).

وإذا ما أردنا إجراء مقارنة بسيطة نجد أن عشرة عاملين يعيلون حالياً أربعة متقاعدين وسوف يرتفع هذا العدد ليصبح عشرة عاملين لكل سبعة متقاعدين بحلول العام ٢٠٤٠. ولو لم تبادر الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لكان توازن نظام التقاعد برمته مهدداً بالانهيار ولكانت معاشات التقاعد تقلصت إلى النصف مؤدية إلى تراجع اجتماعي ملحوظ. في

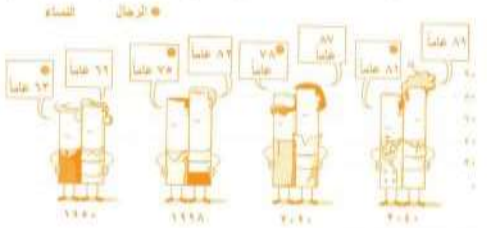

مقارنة معدلات الحياة

La retraite en 10 questions 10 réponses
La documentation Française 99

هذا الإطار واستباقاً لحصول أزمة فعلية تم أنشاء صندوق احتياط في العام ١٩٩٩ بهدف تمويل قسم من معاشات التقاعد بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٤٠. غير أن هذا الصندوق ليس كافياً لحل الأزمة فكان لابد من حل آخر يحافظ على نظام توزيع معاشات التقاعد. فمن هنا كانت ضرورة لبل جنميه الإصلاح.

مشاركة كافة الأطراف المعنية في مناقشة الإصلاح

ولما كان نظام التقاعد الفرنسي يطال القطاع الخاص والعام والحرفيين وأصحاب المهن الحرة والمزارعين على حد سواء، كان لابد من إشراك كافة الفئات الاجتماعية المعنية للتشاور في ما بينها قبل اتخاذ أيه إجراءات حاسمة. فكان أن أدى الحوار إلى وضع المسودة الأولية لمشروع الإصلاح الذي تم طرحه على البرلمان الفرنسي لدراسته والموافقة عليه. وقد دارت النقاشات حول موضوعين رئيسيين: كيف يمكن تقليص التفاوت الحالي والمستقبلي في معاشات التقاعد بين القطاعين العام والخاص؟ وما هي وسائل تقليص العجز؟

أما الحلول التي طرحت فتمثلت بما يلي:

١. زيادة المحسومات التقاعدية للعاملين.
٢. زيادة مدة سنوات العمل.
٣. تقليص قيمة معاشات التقاعد.

كما تم البحث في كيفية تسوية معاشات المتقاعدين في القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك إما من خلال تعديل سنوات نظام تقاعد القطاع العام (٣٧،٥ سنة) ليصبح موازٍ لسنوات تقاعد القطاع الخاص (٤٠ سنة) وإما إجراء العكس.

من الإصلاحات إلى توقيع القانون الجديد

بدأت الإجراءات الإصلاحية في مطلع التسعينات وتحديداً في العام ١٩٩٣ حيث تمت مناقشة مدة دفع المحسومات التقاعدية ومعدل الأجر المرجعي الذي تحتسب على أساسه معاشات التقاعد. كما تم في العام ١٩٩٩ إنشاء صندوق احتياطي لدفع هذه المعاشات. تلاه في العام ٢٠٠٠ إنشاء مجلس توجيه التقاعد الذي يعنى بدراسة أوضاع التقاعد ويقترح إصلاحات لتحسينها. وقد بلغت هذه الإصلاحات ذروتها مع توقيع البرلمان الفرنسي على مشروع قانون إصلاح نظام المعاشات بتاريخ ٢٤ تموز ٢٠٠٣ وذلك بعد جدل طويل ومناقشات عديدة مع كافة الأطراف المعنية بالموضوع. وقد حاز مشروع القانون هذا على ٣٩٩ صوتاً في مجلس النواب (مقابل ١٥٢ صوتاً معارضاً) وعلى ٢٠٥ أصوات في مجلس الشيوخ (مقابل ١١٩ صوتاً معارضاً).

أما القانون الجديد فيشدد بشكل عام على أربعة مبادئ:

١. الحفاظ على مستوى مرتفع من معاشات التقاعد. ٢. ضمان مبدأ العدالة والمساواة الاجتماعية. ٣. تمكين كل فرد من المجتمع من التخطيط لحياة تقاعدية أفضل وذلك من خلال تزويده بأدوات إدخار يمكن للجميع اللجوء إليها. ٤. وأخيراً ضمان مصدر تمويل نظام توزيع معاشات التقاعد.

ومن أهم أوجه عملية الإصلاح، اعتماد الحل الثاني – أي زيادة مدة سنوات العمل – وبترجم ذلك على أرض الواقع بتعديل سنوات دفع المحسومات التقاعدية لتصبح أربعين عاماً للقطاعين العام والخاص بحلول العام ٢٠٠٨. ومن شأن هذه الفترة أن تصبح ٤١ عاماً للجميع بحلول العام ٢٠١٢.

خاتماً إن تقدم المجتمعات في السن ظاهرة باتت منفشية في معظم البلدان الصناعية المتقدمة وسوف تشهد معظم هذه البلدان خللاً ديمغرافياً في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين. وسوف يضطر كل منها إلى إصلاح نظامه التقاعدي. وحسباً لهذه المشكلة بدأت معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا واليابان بتعديل أنظمتها التقاعدية. فالاتجاه اليوم هو نحو إصلاح أنظمة التقاعد وإن اختلفت الأنظمة والإجراءات. ■

للحصول على معلومات مفصلة حول موضوع إصلاح معاشات التقاعد الفرنسية، راجع الموقع التالي: www.retraites.gouv.fr

تتمة الافتتاحية الأنظمة التقاعدية وضرورة التلاؤم مع المتغيرات: عرض مقارن

ودون وجه حق من معاشات التعاقد أو التفويضات الملحقة بها وذلك حرصاً على المال العام.
كذلك فقد عمدت الوزارة إلى التنسيق مع جمعية المصارف لتطبيق الإجراءات الآيلة إلى استعادة الخزينة اللبنانية للمعاشات التي يتم صرفها للمتعاقدين عبر حساباتهم المصرفية إذ تبين لاحقاً أنها صرفت دون وجه حق.
في ضوء ما تقدم يبدو أنه قد يكون من الضروري إعادة النظر بواقعية وجدّية ومسؤولية بعض التشريعات التي ترعى نظام التقاعد وتعويض نهاية الخدمة لضبط هذه المجالات من الإنفاق للتوصل إلى ما يلائم أوضاع البلاد الاقتصادية والمالية. بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار حقوق المتقاعدين وخدماتهم السابقة وإمكانات المالية العامة على الاستمرار بتحمل هذه الأعباء استناداً إلى القواعد والمعايير المعتمدة. ومن ضمن هذه الأفكار ما يطرح لجهة:

أ) إعادة تحديد ورثة المتقاعدين الذين لهم الحق بالاستفادة من معاشات التقاعد لاسيما بالنسبة للبنات العازبات والمطلقات والأرامل.

ب) النظر جدياً بأمر الاعتماد على نظام يقوم على الرسملة وذلك من خلال إنشاء صندوق للتقاعد يتم تمويله من:

١. المحسومات التقاعدية، بعد إعادة النظر بنسبها.

٢. مساهمة المتقاعدين أنفسهم في هذا الصندوق بذات النسبة التي يساهم بها الموظف في الخدمة.

٣. إدارة هذا الصندوق من قبل مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص بإشراف الدولة ومراقبتها.

ج) إعادة النظر بتوزيع المعاش التقاعدي بحيث تذهب حصص الذين يفقدون الحق إلى الخزينة وليس إلى مستفيد آخر من جزء من هذا المعاش.

د) زيادة سنوات الخدمة لتصبح ٢٥ سنة خدمة فعلية على الأقل قبل أن يستحق للموظف المعاش التقاعدي.

هـ) النظر في إمكانية تخفيض النسبة من آخر راتب أو أجر حصل عليه الموظف والأجير أو معدل ذلك الراتب أو الأجر عن معدل الراتب أو الأجر الشهري على مدى السنوات الخمس الأخيرة قبل تقاعده.

و) النظر في إمكانية دمج صناديق التعاضد مع صندوق التقاعد (في حال الموافقة على إنشائه) وذلك عملاً بمبادىء العدالة والمساواة التي تقتضي استفادة جميع العاملين في القطاع العام من ذات التقديمات.

ز) المثابرة على تحديث قاعدة المعلومات منعاً لأيّ افتئات على حقوق الخزينة وبشكل يحفظ كرامة المتقاعد.

ح) إعادة النظر في نظام الصرف من الخدمة لمستخدمي المؤسسات العامة الذين يستفيدون من تعويض نهاية الخدمة من المؤسسات العامة ومن الضمان الاجتماعي في آن معاً. وإعادة النظر كيفية احتسابها.

ثامناً: قرارات اليوم وكلفة المستقبل

إن رغبة الدولة اللبنانية أو اضطرارها لتنظيم ملفات التقاعد والمتقاعدين والمستفيدين من معاشات التقاعد هو جزء من العملية الإصلاحية التي التزمت الحكومة القيام بها والتي تمس كل ما يتصل بالأمور المالية. بالإضافة إلى ذلك. فإن عملية الإصلاح هذه من شأنها أن تسهم في ترشيد الإنفاق في هذه المجالات وكذلك في تخفيض العجز كما أنها تسهم في السعي نحو تحقيق التوازن في موازنة الدولة. كما تسهم في خفض حجم الدين العام وتحقق مستويات أعلى من النمو تعود بالنفع على الجميع.

تنطلق مبادرة وزارة المالية من ضرورة النظر في أهمية تطوير إجراءات العمل والرقابة على معاشات التقاعد وتعويض الصرف من الخدمة وذلك على أسس علمية تهدف إلى مراعاة الوضعين الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين وكذلك أوضاع الخزينة. كذلك تنطلق مبادرة وزارة المالية من ضرورة خاشي الأخطاء والمصاعب التي وقعت فيها العديد من الدول الأخرى ومن أهمية الاستفادة من تلك التجارب واستخلاص العبر من تجارب تلك الدول والبناء على الدراسات التي أعدتها المؤسسات الدولية في هذا المجال. تجدر الإشارة إلى أن هناك كم كبير من الدراسات المستندة إلى التجارب الغنية لتلك الدول حيث يحتل موضوع التقاعد وأوضاع المتقاعدين حيزاً كبيراً من اهتمام تلك الدول والمؤسسات لدرجة أنه غالباً ما تطلق على هذه المسألة الشائكة صفة "قنبلة معاشات التقاعد الموقوتة" The pension time bomb.

في المحصلة يبدو أن لبنان بحاجة ملحّة للسير على خطى الدول التي عملت على إعادة هيكلة نظامها التقاعدي وهو بحاجة إلى العمل على تنظيم ملف التقاعد وعلى التحضير من أجل احتواء المخاطر وخفض التكاليف والأعباء المالية التي ستتكبدها الأجيال القادمة. إن هذا التنامي في الأعباء لا بد أن يدفع باتجاه العمل على التزام مبدأ إصلاح نظام التقاعد. لذا فإن هناك حاجة ماسة إلى إيلاء هذه المسألة الاهتمام الذي تستحقه. كما ينبغي ومن خلال تحليل هذه المسألة بروية ودراية وحكمة ودراسة حاجات ومتطلبات وأعباء هذا الملف البالغ الأهمية التوصل إلى تطوير قناعات مشتركة. وبالتالي التوصل إلى القرارات التي تلائم مجتمعنا ومتطلباته والإمكانات المالية التي تستطيع الخزينة تحملها. من جهة أخرى فإنه ينبغي على جميع المسؤولين المعنيين بهذا الأمر تحمل مسؤولية قراراتهم تجاه الأجيال القادمة وإدراك أن القرارات التي لا يتم أخذها اليوم فإنه سيكون لزاماً عليهم العمل على معالجتها في فترة لاحقة بكلفة مادية واجتماعية أعلى بكثير.

وزير المالية

فؤاد السنيورة

ورشة عمل حول "البرمجة المالية" (Financial Programming)

نظم المعهد المالي بالتعاون مع معهد صندوق النقد الدولي (IMF Institute) ورشة عمل امتدت على يومين (٣٠/٦/٢٠٠٣ و ١/٧/٢٠٠٣). تناولت "البرمجة المالية" أحياها الدكتور رالف شامي، نائب رئيس قسم منطقة الشرق الأوسط في معهد صندوق النقد الدولي.

هدفت هذه الورشة إلى تزويد المشاركين بأهم الأساليب والمؤشرات الكمية في التحليل الاقتصادي والبرمجة المالية وتألفت من حلقتين: الأولى بعنوان "مدخل إلى البرمجة المالية". أما الثانية فتناولت دراسة حالة وتطبيق عملي لبرنامج مالي (الحالة الأردنية).

حضر ورشة العمل هذه ٣٤ مشاركاً من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الشؤون الاجتماعية ومجلس الإنماء والإعمار، وإدارة الإحصاء المركزي ومصرف لبنان وأساتذة جامعيين وباحثين اقتصاديين ■

اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي: في آثاره على الاقتصاد اللبناني

في إطار حلقة عرض ونقاش نظمها المعهد المالي بتاريخ ٧ تموز ٢٠٠٣، لنموذج تحليل اقتصادي وضعه الدكتور برند لوك، الأستاذ الجامعي في علم الاقتصاد في جامعة هامبرغ الألمانية وعضو مجموعة "فمير" FEMISE Network (www.femise.org) لقياس أثر انضمام لبنان إلى الشراكة الأوروبية. استخلص هذا الأخير أن "الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي تحمل في طياتها بعض الآثار السلبية على النمو الاقتصادي". أما هذا الاستنتاج فكان نتيجة النموذج الذي أنشأه السيد برند لدراسة أثر خفض التعرفات الجمركية على معدلات النمو الاقتصادي.

ولا بد من الإشارة في هذا الإطار إلى أن نموذج التحليل الاقتصادي الذي اعتمده السيد برند لوك هو نموذج جامد وثابت مبني على اعتبار أن كافة "المتغيرات" (variables) هي ثابتة (معدلات الفوائد، التضخم، الاستثمارات، تدفق رؤوس الأموال، معدلات الصرف...). ولما كان هذا النموذج غير ديناميكي صَعُبَ انطباقه على الاقتصاد اللبناني. أخر أضف إلى أن هذا النموذج يدرس فقط أثر إلغاء التعرفات الجمركية من دون أن يأخذ بعين الاعتبار متغيرات أخرى على غرار النمو الاقتصادي، تخصيص الموارد الاقتصادية، التدفقات الاستثمارية، حركات رؤوس الأموال، إلخ.

ويذكر أنه غالباً ما تكون عملية قياس الكلفة الثابتة والفجوة التي لاتفاقيات تحرير التجارة أسهل مما تكون عليه عملية قياس النتائج والفرص المستقبلية التي قد تنتج عنها. وتكون الفوائد المستقبلية أكثر ديناميكية وتفاعلية وتكون نتائجها ملموسة على المدى البعيد. وفي كافة الأحوال يُعتقد أن الفوائد التي ستدرها اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ولبنان تفوق كلفتها، لاسيما أن لبنان بمساعدة ومساندة الاتحاد الأوروبي يتحضر لمواجهة الآثار السلبية التي قد تنشأ عنها. أضف إلى أن هذه الاتفاقية ستكون بمثابة محفز للاقتصاد اللبناني ككل ذلك أن التغيرات التي تفترضها من شأنها أن تحفّز تنافسية لبنان على الصعيد العالمي. فهذه الاتفاقية لا تقتصر على تحرير التبادل التجاري إنما تطال أيضاً الصعيد السياسي، والأمني والاقتصادي والمالي والاجتماعي والإنساني.

ختاماً لا بد للبنان من أن يملك أنظمة إنتاجية يمكن أن تتكيف مع التطورات الاقتصادية، وأن يتبع سياسات تحفيزية ريثما يتمكن من الاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها هكذا اتفاقية في ظل المنحى الاقتصادي الجديد الذي يسير فيه العالم اليوم ■

ميرا مرعي
وزارة الاقتصاد والتجارة

للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع يمكنكم مراسلة السيد برند لوك على البريد الإلكتروني التالي: lucke@hermes1.econ.uni-hamburg.de

مجموعة فمير

انشئت مجموعة FEMISE بهدف تعزيز الحوار الاقتصادي والتجاري بين الدول الموقعة على اتفاقية برشلونة والتي نشأت عنها الشراكة الأوروبية المتوسطية. ويذكّر أن الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية يكمن في تحويل حوض البحر المتوسط إلى منطقة حوار وتبادل وتعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية.

تضم مجموعة FEMISE باحثين من عدد كبير من دول أوروبا ودول البحر المتوسط. وللحصول على المزيد من المعلومات حول هذه المجموعة، يرجى مراجعة موقعها على شبكة الإنترنت: www.femise.org

تخطيط وإدارة التخطيط

ضمن إطار تسهيل عملية تخطيط التدقيق الضريبي، نظم المعهد المالي في ٢٠٠٣/٧/٣، بالتعاون مع شركة PricewaterhouseCoopers حلقة عرض مفصل حول برنامج Team Mate 2000 الذي وضعته هذه الشركة. تخللها شرح عن كيفية استعمال النظام. توجه هذا العرض إلى الموظفين المعنيين بمسألة التدقيق، لاسيما مدير الواردات ورؤساء الماليات ورؤساء الدوائر الضريبية ومراقبي الضرائب الرئيسيين ومدير المحاسبة العامة ورئيس دائرة الرقابة المالية على المؤسسات العامة ورئيس المركز الإلكتروني.

يشكل هذا البرنامج نظاماً إلكترونياً لإدارة التدقيق ومكنته كافة مراحله بما يسهل عملية تخطيط التدقيق وتنفيذها ورفع التقارير عنها كما يساعد نظام TeamMate الإدارات المسؤولة عن التدقيق على إلغاء أعمال التدقيق الورقية. كذلك يسهم في تطوير التواصل والإنتاجية من خلال ضمان معايير التدقيق ■

القيادة والإبداع في المعهد المالي

نظم المعهد المالي، نهار الجمعة الواقع فيه ٢٠٠٣/٦/١٣، بالتعاون مع مصرف لبنان ورشة عمل من ساعتين ونصف، حول القيادة والإبداع تولاها السيد محمد النفي، مدير معهد الإعداد والتدريب في مصرف لبنان، وحضرها ٤٢ موظفاً من الفئة الثالثة والثانية في مديرية المالية العامة، المديرية العامة للجمارك، مديرية الشؤون العقارية ومديرية اليانصيب. عالج الدرب خلالها المواضيع التالية: تحديد الإبداع، تحديد خصائص المبدع، القيادة والمهارات الضرورية للنجاح، سمات القائد، الأهداف القيادية ■

نشاطات وزارة المالية خارج لبنان

٢٣-٢٤ حزيران: شاركت وزارة المالية في التدريب السنوي الذي نظمته منظمة فانون التنمية الدولية في روما-إيطاليا، بصفتها محاضرة عن موضوع "الإطار القانوني للصفقات العالمية".

٧-١١ تموز: شاركت وزارة المالية في برنامج تدريبي بعنوان "إدارة المشاريع التي يمولها البنك الدولي" تم تنظيمه في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو-إيطاليا وتناول مواضيع مختلفة كإجراءات تمويل المشاريع وإدارتها مالياً وإدارة إنهاء المشاريع.

٢٦-٢٨ آب: شاركت وزارة المالية، ممثلة بالسيدة رولا درويش، في اجتماع جرى في باريس-فرنسا في مقر المديرية العامة الفرنسية للمحاسبة العامة، لتحضير المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة. تناول هذا الاجتماع مواضيع ذات صلة بالمشاركين في المؤتمر ومساره والخطة اللوجستية لتنظيمه.

زيارة الوفود والبعثات الأجنبية والدولية لوزارة المالية

١٤-١٤ تموز: زارت بعثة من البنك الدولي وزارة المالية للاضطلاع على الاستراتيجية الاقتصادية التي تتبعها وزارة المالية ومراجعتها.

١٩-٢٣ تموز: زارت بعثة من صندوق النقد الدولي-قسم الشؤون الضريبية وزارة المالية بهدف:

١. مراجعة خطة الوزارة الخاصة بالإصلاحات الضريبية بما فيها تلك المتعلقة بإدارتي الضريبة على الرواتب والأجور والضريبة على القيمة المضافة وإنشاء وحدة كبار المكلفين؛

٢. دراسة استعداد الإدارة الضريبية لتطبيق الضريبة الموحدة على الدخل؛

٣. مراجعة العمليات الخاصة بالضريبة على القيمة المضافة؛

٤. وأخيراً تقييم الإصلاحات التي تطبقها مديرية الجمارك.

٢٥ تموز - ١٢ آب: زارت بعثة من صندوق النقد الدولي تُعنى بإدارة الإنفاق العام، وزارة المالية اللبنانية حيث ناقشت المواضيع التالية درولاً عند طلب وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة:

- التقدم الحاصل على الأصعدة التالية: النظام الحالي لإعداد الموازنة، إدارة الخزينة، رفع التقارير عن الموازنة، وظائف الرقابة المالية.
- إمكانية تطبيق سياسة موازنة الأداء التي يعتمدها عدد كبير من البلدان وفي طليعتها فرنسا.

حفل تكريم الأستاذ بهيج داغر

برعاية سعادة مدير المالية العام الأستاذ ألان بيفاني، ودعت وزارة المالية بتاريخ ١ آب ٢٠٠٣، الأستاذ بهيج داغر الذي كانت له اليد البيضاء وعُرف بلطفه ونقائه في القيام بواجباته وتقديم الخدمات وتسهيل المهمات وخاصة ما يختص بالدفعات الجديدة التي التحقت مؤخراً بوزارة المالية. وكان للسيد داغر كلمة وداعية مؤثرة جاء فيها:

"لا يهم كيف تنظر إلى نفسك بل المهم كيف ينظر الآخرون إليك في لحظات تتسارع فيها الأفكار وتختلج دونها المشاعر أقف حائراً من أمري أمامكم. فلا أجد أجمل من البساطة والصدق في التعبير عن شكري وامتناني لكم أقول بكل المحبة التي في قلبي وحيث لا تسقط المحبة أبداً شكراً وألف شكر لكم.. وللتذكير أقول لا يضيع حمل أينما وضع.

لقد أسعدني وشرفني حضوركم في هذا المكان بالذات حيث يتم فيه تأهيل الطاقات البشرية والخبرات العلمية ليصبح الموظف قادراً على مواجهة كل الأمور المعقدة وينخرط بسهولة في جسم إداري سليم وصنيع.

واليوم قد حصلت منكم على أجمل وأشرف وسام. أستوقفكم لحظة لنتقدم نهار آخر- وبكل فخر واعتزاز - للقيمين على إدارة وزارة المالية على الدم الجديد الذي ضخ بشكل ملحوظ وملفت. كما ونوعاً في جسم الإدارة إنه العنصر الشبابي الجديد والذي يؤلف رقماً محرزاً. إنه أنتم هذا الرقم أيها الرملاء والزميلات. أنتم عصب المالية الجديد الذي بواسطته نستطيع الإدارة لحريك الاقتصاد وتفهيم الوطن. وكيف لا يقوم وطن وعلى رأس إدارتكم مدير عام يحبكم عمراً وشباباً وطموحاً وله من العنفوان والقيادة والنشاط ما لكم متميزاً بالحكمة والشورة والسلطة الواعية والعادلة حل اهتماموهاجسه الأكبر سعيه الدؤوب لجويل هذا الكم من الموظفين إلى طاقة فاعلة مشحونة إرادياً ونفسياً لعصرنة لبنان وربطه بالخط الجديد للاقتصاد العالمي وجعله بمصاف الدول المتميزة بهذا الحقل رائداً للعولمة في منطقة الشرق الأوسط.

أملين أن تصبح هذه المبادرة عادة لكل من يستحق التكريم"

تعيين

• إن شجرة عائلة المعهد المالي في اطراد دائم فقد انضم إلى فريق عملنا السيد سهيل اليوسف ليكون المسؤول الجديد عن الصيانة أهلاً به في الفريق.

• في إطار امتحانات تعيين المحتسبين التي ينظمها المعهد المالي، تم تعيين السيد عبد الرحمن غراوي محتسب لقضاء طرابلس بموجب القرار رقم ٢/٥١٧٧ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٣.

عبد الرحمن من مواليد العام ١٩٦٩، اللبنة حائز على شهادة إدارة الأعمال من الجامعة اللبنانية في العام ١٩٩٣. خح في مباريات الدخول إلى وزارة المالية وعيّن بصفة مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي بموجب المرسوم رقم ٥٤٦٠ الصادر بتاريخ ١٩٩٤/٧/٢٧.

مديرية الجمارك تكرم موظفيها

كما جرت العادة، وبحضور وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة عملت مديرية الجمارك، بتاريخ ٢٧ حزيران، على تكريم اثنين من نخبة موظفيها وهما المراقب موريس عساف والمراقب المساعد أنطوان أضاف للجهود التي بذلوها والكفاءة التي أبدوها عن جدارة.

بنين وبنات

• رزقت مديرة المعهد المالي لمياء البيض بسباط مولودة أسمتها يمنى. فلتنعمي بأمومة هنيئة يا لمياء.

• رزقت منسقة برامج التدريب دانيا سنو (المعهد المالي) بمولود أسمته نديم.

• رزقت المراقبة أنيسة طانيوس (مديرية الضريبة على القيمة المضافة) بمولودة أسمتها لينا.

• رزق المراقب أحمد دمج (مالية لبنان الجنوبي) بمولود أسماه علي.

• رزق المراقب أحمد الشمعة (مالية لبنان الجنوبي) بمولودة أسماها حنين.

• رزق منسق الخدمات الفنية بسام جباعي (مالية لبنان الجنوبي) بمولود أسماه مصطفى.

• رزقت مقدمة الخدمات الفنية سهاد جرادي (مالية لبنان الجنوبي) بمولودة أسمتها بشرى.

• رزقت مقدمة الخدمات الفنية سلام وهبي (مالية لبنان الجنوبي) بمولود أسمته حسن.

• رزق المراقب حبيب معتوق (مالية البقاع) بمولود أسماه محمد.

• رزقت المحررة هدى قطيش أيوب (مالية البقاع) بمولود أسمته مصطفى.

• رزقت السيدة غلاديس الخوري (مالية لبنان الشمالي) بمولود أسمته سوج.

• رزقت المراقبة سلمى الأيوبي (مالية لبنان الشمالي) بمولودة أسمتها قمر.

• رزق المراقب جهاد صادق (مالية جبل لبنان) بمولود أسماه عمر.

• رزق المراقب غسان الداهوك (مالية جبل لبنان) بمولود أسماه فؤاد.

• رزقت المراقبة عزيزة يحصان (مالية جبل لبنان) بمولود أسمته محمد.

• رزقت المراقبة جوسلين مساعد (مالية البقاع) بمولود أسمته إليو.

• رزقت المراقبة جوزفين صفير (مالية البقاع) بمولودة أسمتها جوسي.

• رزق المراقب حسن قاسم (مالية البقاع) بمولود أسماه علي.

• رزقت مقدمة الخدمات الفنية فطومة حيدر (مالية البقاع) بمولود أسمته علي.

• رزقت مقدمة الخدمات الفنية نادين مرتضى (مالية البقاع) بمولود أسمته جاد.

زواج

- رئيسة وحدة الضريبة على الرواتب والأجور باسمة أنطونيوس (مديرية الواردات) من السيد أنطوان الخوّيك

- مقدمة الخدمات الفنية منيرة بصبوص (مالية لبنان الجنوبي) من السيد سامر بصبوص

- المراقبة ليلى رمّال (مالية النبطية) من السيد محمود عبد العزيز
- مقدمة الخدمات الفنية هنادي المر (مالية لبنان الجنوبي) من السيد محمود عوده
- المراقب مازن محمد بدر الدين (مالية النبطية) من السيدة باسمة قصب
- المراقبة رانيا ساسين من المراقب جورج دياب (مالية لبنان الشمالي)
- المراقب عمر كحيل (مالية لبنان الشمالي) من السيدة روزي محمد العيط
- المراقبة مروا الشعراني (مالية لبنان الشمالي) من السيد إيهاب الحسن
- المراقبة حكمت بشير (مالية لبنان الشمالي) من السيد وسيم أدهمي
- المراقب الرئيسي عماد أبو ريحان (مالية لبنان الشمالي) من السيدة جاكلين الخوري
- المراقبة كارولين شوفاني (مالية جبل لبنان) من السيد سليم الخاج
- المراقبة جوسلين شمعون (مالية جبل لبنان) من السيد داني كرم
- المراقبة بسى الدبي (مالية البقاع) من السيد زياد طقطق
- العريف ماهر شبو (مديرية الجمارك) من السيدة فاطمة سعد

لنشر أخباركم في "حياة الوزارة" الرجاء إرسال المعلومات مرفقة بالصور إلى منسوبي حديث المالية في كافة الثلاثات.

داني شاكر: مالية البقاع
مراي افاخ: مالية جبل لبنان
جيزيل بحصة: مالية لبنان الشمالي
سهير أسطة: مالية لبنان الجنوبي
عبد الله عبد الله: مالية النبطية
ثانوي بستاني: المعهد الثاني - بيروت

التخطيط لحياة تقاعدية أفضل لمؤلفه جان بيار تيوليه

يطرح هذا الكتاب موضوع التقاعد في فرنسا وكيفية التحضير له والمراحل التي يمر بها فيشرح لنا بالتفصيل في الفصل الأول منه الأنظمة الأساسية للتقاعد في فرنسا وهي أنظمة تختلف باختلاف القطاعات أي القطاعين العام والخاص إلى جانب "قطاع" أصحاب المهن الحرة في الفصل الثاني من الكتاب يركز الكاتب على الناحية القانونية للتقاعد فيشرح الإجراءات التي تتطلبها هذه المرحلة وكيفية احتساب معاش التقاعد مشدداً على الأنظمة التي يخضع لها الموظفون التجار الحرفيون وأصحاب المهن الحرة أما في الفصلين الرابع والخامس فيلقي الكتاب الضوء على معاشات التقاعد الإضافية الإجبارية والاختيارية التي بتقاضاها الموظفون التجار الحرفيون وأصحاب المهن الحرة والتي تعتبر مكملة لمعاش التقاعد الأساسي يفصّل الكاتب في الفصل الأخير موضوع نقل الأموال والأملاك قبل مرحلة التقاعد والإجراءات الخاصة بهذه المرحلة بالإضافة إلى موضوع الهبة.

بالإضافة إلى ذلك يتضمن الكتاب قسماً يزود المواطن الفرنسي بعناوين المؤسسات التي يمكن أن يتوجه إليها لإتمام إجراءات التقاعد أو لطلب معلومات إضافية ■

هل تعلم

- أن المكتبة المالية تملك مجموعة مهمة من منشورات مؤسسات دولية أبرزها صندوق النقد الدولي الإسكوا البنك الدولي
- أن المكتبة المالية تملك وحصرياً حوالي ١٤٧٠ تقريراً ودراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي وهي تتوزع على الشكل التالي:
- ١٢١٧ دراسة من سلسلة "Working Paper Series"
- ٧٤ كتاب من سلسلة "International financial statistics"
- ٧٠ دراسة من سلسلة "Occasional Paper"
- ١٨ كتاب من سلسلة "Direction of Trade Statistics"
- ١٧ كتاب من سلسلة "World Economic Outlook"
- ١٤ كتاب من سلسلة "Balance of Payments Statistics Yearbook"
- ٩٠ كتب من سلسلة "Government Finance Statistics"

المكتبة المالية برعاية
SGBL
بنك سوسيته جنرال في لبنان

HADITH EL MALIA

La Lettre Interne du Ministère Libanais des Finances — Editée par l'Institut des Finances - # 17, Sept. 2003

EDITORIAL

La nécessité de la réforme du régime de retraite au Liban

La croissance démographique

Les régimes de retraite dans le monde se heurtent actuellement à deux genres de problème résultant des variations démographiques. Le premier consiste en la croissance démographique galopante dans les pays en voie de développement tandis que le second concerne l'allongement de l'espérance de vie qui domine dans les pays industriels développés.

Tout d'abord, pour les pays en voie de développement, la croissance démographique accrue représente un lourd poids sur les services éducatifs et sanitaires, et sur les ressources financières potentielles. De même, elle influence le marché de travail dans lequel le nombre et les ambitions des demandeurs d'emplois augmentent et où les comparaisons avec le niveau de vie des autres pays se multiplient et entraînent, à leur tour, plus de désespoir et d'hésitation. En fait, les jeunes dans ces pays s'attendent à ce que la croissance économique leur fournisse des opportunités génératrices de revenus.

Par conséquent, ils espèrent que leur gouvernement leur assure les services et les conditions convenables pour la croissance et la promotion sociale.

Alors que dans les pays développés, la charge réside dans le volume croissant du nombre des retraités qui entraîne une augmentation des charges fiscales de ces économies, ce qui à son tour, menace l'épuisement des ressources de ces pays.

Le régime adopté en Europe se fonde sur le principe "pay as you go schemes", qui suppose que les actifs d'aujourd'hui doivent financer les pensions des actifs d'hier. Il repose aussi sur l'hypothèse que le nombre des actifs d'aujourd'hui excède de loin le nombre des retraités. Toutefois, cette hypothèse est tombée en échec puisque le pourcentage des actifs par rapport aux retraités a commencé à glisser.

En effet, l'augmentation du nombre de personnes qui ont droit aux pensions par rapport au nombre d'actifs constitue souvent un coût que l'économie supporte et qui incombe à la génération la plus jeune, celle qui est toujours active dans le domaine professionnel. Pour cela, avec l'augmentation du nombre des retraités, les régimes de retraite dans les pays développés connaissent de grandes pressions dues à leur déficit financier croissant, qui menace désormais leur continuité. Ces pressions ont poussé de ▶▶

avec le soutien de

ARAB BANK

SOMMAIRE

Editorial

Formation
- Un fonctionnaire attentif au bout du fil (p.2)
- les correspondances administratives et la rédaction des rapports (p.2)

Partenaires de Formation
- Coopération avec la Banque Mondiale (p.2)
- Coopérations avec le MINEFI (p.3)
  - •Une meilleure communication... de meilleurs services au citoyen (p.3)
  - • Formation sur le terrain à la direction des services fiscaux (p.3)
  - • Renforcement du contrôle fiscal (p.3)
- Coopération avec l'Agence Japonaise des Impôts (p.4)

Nouvelles du Ministère
- RILO- Moyen-Orient: la 8ème réunion administrative annuelle (p.4)
- Professions libérales: apprenez à gérer votre impôt sur le revenu: Lancement du guide (p.5)
- Concours pour le poste de comptable local (p.6)
- L'évolution de la fonction comptable de l'état dans le cadre de la LOLF (p.6)
- Abaissement du seuil d'assujettissement obligatoire à la TVA (p.7)

Projets Nouveaux
- Le projet d'informatisation du registre foncier et du cadastre: quoi de neuf? (p.8)
  - •La Banque Mondiale: un prêt pour poursuivre le projet (p.8)
  - •Point de vue du directeur du bureau de la Banque Mondiale au Liban (p.8)
- Le centre informatique au MdF: ses projets et ses activités (p.9)
- Xème Colloque International des Services Du Trésor (p.10)

Akhbar

EDITORIAL

nombreux pays, à l'instar de la France et de l'Allemagne, à prendre différentes mesures pour réformer leur système de retraites afin qu'ils conviennent aux réalités sociale et économique.

En Europe

Il est prévu que le nombre de retraités s'élèvera dans les pays de l'Union Européenne en 2025 pour atteindre 113 millions de retraités (soit environ 30 % de la population). Actuellement le taux du nombre des actifs par rapport au nombre de retraités en Europe est de trois personnes actives pour chaque retraité. L'on prévoit que dans 30 ans, ce taux diminuera pour arriver à trois personnes actives pour deux retraités.

Par conséquent, de nombreux analystes financiers européens ont trouvé nécessaire d'avertir que "les retraités d'aujourd'hui consomment l'avenir des futures générations". D'autres ont proposé de nombreuses mesures pour régler l'affaire ce qui nécessitera, en fin de compte, soit d'imposer des taxes supplémentaires, soit de réduire radicalement le volume des dépenses. [...]

Au Liban

1- La gravité du problème:

La situation au Liban est sans aucun doute, unique en son genre. En effet, le Liban se heurte, conjointement, aux problèmes dont souffrent les pays en voie de développement et les pays développés.

Autrement dit, le Liban passe par ce qu'on appelle "la crise des 2 mondes: le monde développé et le monde en voie de développement. Il est caractérisé par une situation démographique dans laquelle le taux des jeunes constitue un pourcentage très élevé de la société libanaise; situation similaire à celle des pays en voie de développement.

Cela impose des charges supplémentaires sur le Trésor et l'économie libanaise, qui visent néanmoins, à assurer l'éducation, les soins médicaux et les autres services dont ont besoin les jeunes.

D'autre part, le régime de retraite libanais et celui de l'indemnité de fin de service, appliqué inégalement dans divers domaines, fait peser sur le Trésor et l'économie, des charges fiscales et économiques énormes, le rapprochant ainsi, au niveau des dépenses du régime adopté dans les pays développés.

A la lumière de tous les changements et de toutes les modifications juridiques qui ont eu lieu, le Liban est devenu sujet aux mêmes problèmes structurels que connaissent les pays en voie de développement et les pays développés.

En effet, alors que les jeunes et les moins jeunes constituent la plus grande part de la population, il est du devoir du gouvernement libanais de leur assurer l'éducation, les soins médicaux et autres services de base. De même, il est de son devoir de les préparer à saisir les opportunités de travail adéquates, en accélérant le mouvement de l'économie, afin de réaliser une croissance permanente.

Par conséquent, le régime de retraite fait peser sur le Liban la charge d'une facture de retraite en constante augmentation, que la jeune génération serait incapable de financer en cas de stabilité ou d'accroissement du coût de cette facture. L'initiative prise par le ministère des Finances (MdF) pour informatiser et développer les techniques de travail et le contrôle des pensions et des indemnités de fin de service, s'inscrit dans le cadre des politiques d'encadrement et de rationalisation de la dépense, sachant que ces politiques ont été adoptées par le gouvernement, votées par le parlement et sont mises en application par le MdF.

Il faudrait noter que le montant de pensions de retraite et des indemnités de fin de service propres aux fonctionnaires et aux personnes soumises à la charte de la retraite, et qui sont à la charge du trésor de l'Etat libanais, a atteint selon le budget de 2003 mille milliard de L.L. approximativement, par rapport au montant total de 1994 équivalent à 200 milliards de L.L.

Cela signifie que les charges des pensions de retraite et des indemnités de fin de service en 1994 avaient augmenté pour atteindre un taux de 22% de la totalité du montant des traitements et des salaires et annexes. Le taux s'est donc élevé à 42 % approximativement en 2003.

D'autre part, les cotisations des retraites payées annuellement par les fonctionnaires d'Etat et ceux soumis à la charte de la retraite, ne dépassent pas 70 milliards de L.L.

Par conséquent, il est primordial et nécessaire de traiter en urgence le dossier de la retraite sous tous ces aspects.

En fait, il est indéniable que les retraités ont servi l'Etat ainsi que tous les citoyens durant de longues années et qu'ils possèdent par la suite des droits sur l'Etat et sur le reste des citoyens. Toutefois, tout en insistant sur l'importance de ne point toucher aux droits légaux des retraités (ou droits du passé), il est urgent de régler ces questions en adoptant une attitude sage, responsable et courageuse, sinon le problème s'aggravera et menacera finalement la stabilité sociale du pays.

2- Les mesures organisationnelles en cours d'application

Dans ce cadre, le MdF a accompli l'an dernier, un pas important vers l'informatisation des informations relatives aux traitements des fonctionnaires travaillant dans les administrations et les établissements de l'Etat libanais et celles relatives aux pensions de retraite des actifs et de ceux qui sont soumis à la charte de la retraite. De même, le MdF a réalisé la domiciliation des pensions de retraite et les traitements de tous les fonctionnaires.

Par conséquent, il existe à présent plus de 300 mille fonctionnaires, retraités et bénéficiaires des pensions de retraite qui reçoivent leur salaires et leurs pensions directement et par voie électronique dans leur compte bancaire. Cette démarche est à comparer avec l'ancienne méthode suivie par l'Etat jusqu'à récemment et qui est désormais tombée en désuétude, étant une méthode compliquée et non transparente (voir numéro 16 de Hadith El Malia)

Le MdF s'est aussi chargé de développer et d'équiper le département de la retraite, au niveau du nombre de fonctionnaires et/ou des équipements électroniques et des logiciels modernes. Le MdF a commencé à établir une base de

données essentielle pour les retraités en les invitant à lui procurer certains documents requis pendant un court délai déterminé.
Ces mesures ont visé de même à accroître le contrôle sur les pensions et à contrôler les violations des bénéficiaires et de ceux qui n'ont pas droit aux pensions et ce pour préserver les fonds publics.
Dans cette perspective, le ministère a coopéré avec l'association des banques en vue d'appliquer les mesures prises, pour que le Trésor puisse récupérer les pensions versées aux retraités dans leur compte bancaire, car, plus tard, il s'est avéré qu'elles ont été payées illégitimement.
A la lumière de ce qui précède, il semblerait nécessaire de remettre en cause le réalisme, le sérieux et la responsabilité de certaines législations qui régissent le régime de retraite et des indemnités de fin de service. Et ce, dans le but de contrôler la dépense dans ce domaine afin de pouvoir s'adapter aux situations économique et financière du pays. Ainsi, seront pris en considération les droits des retraités, leurs anciens services et les possibilités de la Finance Publique de supporter ces charges, de manière continue, selon les règles et les critères adoptés.

Certaines de ces suggestions proposent de:
a) déterminer à nouveau les héritiers des retraités qui ont le droit de bénéficier des pensions de retraite notamment les filles célibataires, les divorcées et les veuves.
b) bien étudier la question relative à l'adoption d'un régime fondé sur la capitalisation, en créant une caisse de retraite qui sera financée d'une part, par les cotisations des retraites après une révision de leur pourcentage et d'autre part, par la contribution des retraités eux-mêmes d'un pourcentage équivalent à celui des fonctionnaires en service; cette caisse sera gérée par une institution du secteur privé, sous la supervision et le contrôle de l'Etat.
c) réviser la distribution de la pension de retraite de manière à ce que les parts des personnes qui perdent ce droit reviennent au Trésor et non aux autres bénéficiaires d'une autre part de cette pension.
d) augmenter les années de service à au moins 25 années de service effectives avant que le fonctionnaire n'obtienne le droit à la pension de retraite.
e) étudier la possibilité de réduire le pourcentage du dernier traitement ou salaire reçu par le fonctionnaire et le salarié, ou de la moyenne du traitement ou salaire mensuel, 5 ans avant sa mise à la retraite.
f) étudier la possibilité de fusionner les caisses mutuelles et la caisse de retraite en vertu des principes de la justice et de l'équité qui stipulent que tous les actifs dans le secteur public bénéficient des mêmes prestations.
g) persévérer dans l'actualisation de la base de données en prévention de toute violation sur les droits du trésor et en sauvegarde de la dignité du retraité.
h) réviser le système de fin de service pour les employés des établissements publics qui bénéficient à la fois de l'indemnité de fin de service des établissements publics et de la sécurité sociale, tout en révisant la méthode de calcul suivie.

Les décisions d'aujourd'hui et le coût de demain:

La volonté de l'Etat libanais à réformer le dossier des retraites constitue une partie du processus de réforme que le gouvernement s'est engagé à mener et qui concerne toutes les questions fiscales. De plus, ce processus de réforme devrait contribuer à rationaliser la dépense dans ces domaines et à réduire le déficit ainsi qu'à réaliser l'équilibre dans le budget de l'Etat. Aussi, il aidera à réduire le volume de la dette publique et à réaliser un niveau élevé de croissance qui serait bénéfique pour tous.
L'initiative du MdF provient de la nécessité de comprendre l'importance de développer les techniques de travail et le contrôle des pensions de retraites et des indemnités de fin de service en se fondant sur des bases scientifiques convenables aux situations économique et sociale des citoyens et du Trésor.
De même, elle provient de la nécessité d'éviter les erreurs et les difficultés auxquelles se sont heurtés de nombreux autres pays ainsi que de l'importance de profiter de ces expériences, d'en tirer les leçons et de se baser sur les études préparées par les institutions internationales dans ce domaine.

Il faudrait noter qu'il existe un tas d'études qui se basent sur les expériences riches de ces pays étant donné que la retraite et la situation des retraités sont deux sujets de première importance pour ces pays et ces institutions, à tel point que l'on a qualifié cette affaire de "la bombe à retardement des pensions de retraite".

En conclusion, il semble que le Liban se doit de suivre l'exemple de ces pays qui ont restructuré leur régime de retraite, d'organiser le dossier de la retraite et de préparer l'encadrement des dangers et la réduction des coûts et des charges fiscales qui incomberont aux générations à venir.

Cet accroissement des charges devrait inciter à s'engager à reformer le régime de retraite. Pour cela, il est urgent d'accorder à cette affaire l'intérêt qu'elle mérite. De même, il faudrait arriver à développer des convictions communes à travers une analyse et une étude approfondie et perspicace des réquisitions et des charges de ce dossier extrêmement important.

Par conséquent, il faudrait prendre les décisions convenables à notre société, à ses besoins et aux possibilités financières du Trésor. D'un autre côté, tous les responsables concernés par cette affaire, devraient être responsables de leurs décisions envers les générations futures, et réaliser que lorsqu'ils ne prennent pas, aujourd'hui même, les décisions nécessaires, ils seraient obligés de les traiter, ultérieurement, à un coût financier et social beaucoup plus élevé.

Le ministre des Finances

فؤاد السنيورة

COMMUNICATION PAR TÉLÉPHONE: UN FONCTIONNAIRE ATTENTIF AU BOUT DU FIL

L'Institut des Finances a organisé depuis le 22 juillet 2003 deux sessions de formation portant sur la communication par téléphone, auxquelles ont participé 64 fonctionnaires des différentes directions du ministère des Finances. Cette formation a pour objectif principal le développement des compétences individuelles du fonctionnaire lors d'un entretien au téléphone avec le contribuable. Elle a aussi pour but d'améliorer la communication entre l'administration fiscale et les contribuables.

Ce qui a rendu cette formation agréable et intéressante, c'est la nouvelle technique de formation adoptée par le formateur. En effet, le concept "son et image" a encouragé les fonctionnaires à participer à des études de cas où ils ont trouvé des issues à des difficultés rencontrées au cours des appels téléphoniques et ce à travers l'écoute et l'observation. A l'aide d'exercices à la fois amusants et bénéfiques, les participants ont pu améliorer leurs compétences en matière de communication orale, d'échange de points de vue, d'autocritique, de concentration et d'écoute. ■

Hanna el Murr

LES CORRESPONDANCES ADMINISTRATIVES ET LA RÉDACTION DES RAPPORTS

Le travail dans l'administration se base, de par le fond et la forme, sur les textes et correspondances administratives qui constituent la mémoire de l'administration publique. Ainsi, nous nous trouvons tous, fonctionnaires et agents du secteur public, confrontés à une des diverses formes de ces textes ou correspondances que ce soit dans la rédaction quotidienne ou dans l'utilisation de ces documents dans des formalités ou des transactions.

Dans ce cadre là, et pour la deuxième fois ce semestre, l'Institut des Finances (IdF) a organisé une session de formation portant sur les principes des correspondances administratives et la rédaction de textes, animée par M. Samir Badr, ancien directeur de l'Institut National de l'Administration et du Développement. La formation s'est étalée du 27 juillet jusqu'au 8 août 2003, et a regroupé des fonctionnaires du ministère des Finances de la troisième catégorie. Les thèmes abordés dans les discussions étaient: les caractéristiques de la rédaction administrative notamment le choix des mots et expressions, la conformité avec la forme, et le concept de hiérarchie administrative. Le formateur a aussi insisté sur les règles à suivre lors de la rédaction des différents types de textes à noter les textes de loi, les décrets, les décisions, les mémos, les lettres et autres. Suite à cette formation, l'IdF a entamé une autre session de formation traitant du même sujet, du 25 août jusqu'à 5 juillet, adressée cette fois-ci aux fonctionnaires de quatrième catégorie. ■

COOPÉRATION AVEC LA BANQUE MONDIALE

Du 11 au 13 juin, et dans le cadre de la collaboration avec l'Institut des Finances, la Banque Mondiale (BM) a organisé dans les locaux de l'Institut un atelier de travail sur la «modélisation macroéconomique» animé par M. Thilak Ranaweera auquel ont participé les responsables concernés par La modélisation macroéconomique de chacun des ministères des Finances et de l'Economie, de la Banque du Liban (BDL), du Conseil de développement et de reconstruction (CDR), et de l'Administration centrale de la statistique (ACS).

Les discussions se sont basées sur le modèle macroéconomique appliqué dans les pays membres de la BM. Les participants ont discuté aussi du modèle utilisé au Liban et ont par la suite proposé des amendements capables d'améliorer la situation économique et financière actuelle du pays. ■

La modélisation macroéconomique:

S'appuyant sur des normes spécifiques et sur des statistiques financières et économiques, la modélisation macroéconomique constitue un outil économique qui facilite:

- Le contrôle de la stabilité économique,
- L'analyse des stratégies de développement,
- L'étude des politiques économiques et les effets qu'elles produisent,
- L'analyse des politiques économiques et les alternatives possibles,
- L'analyse de la continuité des certaines politiques économiques (internes et externes).

La modélisation macroéconomique est aujourd'hui considérée comme l'un des outils économiques les plus importants car elle constitue un outil pratique et efficace dans la consolidation du dialogue entre les institutions financières internationales et les institutions donatrices.

COOPÉRATIONS AVEC LE MINEFI

Une meilleure communication... de meilleurs services au citoyen

Plusieurs agents et fonctionnaires des différents départements et services du ministère libanais des Finances (MdF) se rendent chaque année au ministère français de l'Economie, des Finances et de l'Industrie (MINEFI) pour suivre des formations techniques et spécialisées surtout en finances, fiscalité, et ressources humaines.
Cette année, et dans le cadre de la coopération entre les deux ministères, une délégation libanaise - composée de Gide Begdache (Equipe TVA), Pascal Issa (Centre informatique), Maria Malas (Cabinet du Ministre), Rania Abou Jawdeh et Loubna Boustany (Institut des Finances) -a effectué une visite au MINEFI du 6 au 11 juin 2003 pour discuter d'un thème devenu très important ces jours-ci: la COMMUNICATION.
Les cinq agents travaillant tous dans la communication interne ou externe au sein du MdF se sont familiarisés avec les outils de communication utilisés à la direction générale de la Comptabilité Publique (DGCP), à la direction générale des Impôts (DGI), et autres départements fiscaux. Sur le plan de la communication externe, la délégation a été introduite aux campagnes médiatiques et au projet COPERNIC; les agents ont aussi suivi de près la communication interne, notamment l'usage de l'Intranet, les publications internes (bulletins, charte du fonctionnaire, rapports annuels, etc.) ainsi que les activités de communication interne (rencontres périodiques, ateliers de travail internes, et activités sportives).

Dès leur retour au Liban, les membres de la délégation ont proposé de nouvelles idées «communicatives» qui seront bénéfiques au MdF:

- L'organisation des campagnes médiatiques portant sur des notions fiscales et financières.
- La création d'un poste pour le service du citoyen.
- Une distribution élargie de guides destinés aux citoyens.
- Le développement du réseau Intranet, ce qui facilitera l'échange d'information et de documents entre les fonctionnaires dans les différentes régions et administrations.
- La modernisation du site Internet du MdF, ce qui permettra aux contribuables de traiter et de suivre de près leurs différentes déclarations fiscales à travers l'Internet. ■

Formation sur le terrain à la direction des services fiscaux

Conjointement assurée par la Mission de Coopération Internationale de la direction générale des Impôts (DGI) et par l'intermédiaire de l'Institut des Finances, le contrôleur à la direction de la TVA Rabih al Arja a suivi une formation au sein de la direction des services fiscaux des Hauts de Seine Nord, du 7 au 25 juillet 2003.
Cette formation s'est déroulée au sein des services suivants: les différentes divisions de la direction des services fiscaux de Nanterre; le Centre départemental d'assiette de Colombes; 3 brigades de vérification; le Centre des impôts fonciers de Nanterre Sud-Ouest; la brigade de contrôle et de recherche; la recette principale et la recette divisionnaire de Nanterre la Défense; le centre des impôts de Nanterre la Défense composé de:

- cinq inspections spécialisées (2 en fiscalité d'entreprise, une inspection en fiscalité personnelle et trois en fiscalité de groupe de sociétés);
- une cellule de la taxe professionnelle;
- un secteur d'assiette.

Renforcement du contrôle fiscal

Dans le cadre des formations portant sur des sujets fiscaux, Josiane Moussa (contrôleur principal/ ministère des Finances au Liban Nord), et Manal Abdel Samad (chef de département à la direction de la TVA) ont participé au séminaire de formation intitulé "Contrôle Fiscal" qui a eu lieu à Noisy le Grand - Paris du 3 au 17 mai.

La formation avait pour but d'introduire aux participants les différentes techniques fiscales appliquées en France, parmi lesquelles:

- La recherche et la collecte des informations concernant les contribuables.
- La déposition lors de la déclaration d'une liste des clients et fournisseurs qui permet une information bien précise et distribuée.
- Les garanties reconnues au contribuable qui considèrent de différentes pénalités fiscales en fonction de l'infraction commise: absence de déclaration, insuffisance de la déclaration, défaut ou retard de paiement.
- La charte du contribuable qui l'informe de ses droits et obligations lors d'une vérification.
- Une programmation logicielle qui permet un rapide transfert de données.■

COOPERATION AVEC L'AGENCE JAPONAISE DES IMPÔTS

Dans le cadre de la coopération entre le ministère libanais des Finances et l'Agence Japonaise des Impôts, M. Maher Jalloul, contrôleur principal à la direction des Recettes, suit depuis près de deux ans, des études supérieures à l'université nationale de Yokohama au Japon. En effet, il y a deux ans, l'Agence Japonaise des Impôts avait proposé des bourses d'études supérieures dans les politiques fiscales au Japon. Ces bourses font partie d'un programme très important co-financé par la Banque Mondiale et le Japon. M. Jalloul étant le premier Libanais dont la candidature fût retenue, il a décidé de partager son expérience au Japon avec ses collègues et de leur présenter la hiérarchie administrative du système fiscal japonais.

«C'est avec grande joie que j'envoie mes salutations les plus chaleureuses à tous mes collègues au ministère libanais des Finances, à l'équipe de l'Institut des Finances, et à tous ceux qui m'ont aidé à obtenir cette bourse d'études au Japon.

Ma participation à ce programme m'a permis d'étudier et de discuter différents sujets en rapport avec l'économie, l'administration et la fiscalité. Dans le système japonais, l'administration est étroitement liée et dépendante du ministère des Finances «National Tax Agency», qui traite de la fiscalité. Il se caractérise aussi par la présence d'une faculté pour la formation des contrôleurs d'impôt. Dénommée la «National Tax College», cette faculté comprend un département indépendant de l'administration fiscale, qui est conçu pour l'étude des objections; connu par l'appellation «National Tax Tribune», ce département ressemble aux comités d'objection existant au ministère libanais des Finances et regroupe des contrôleurs fiscaux qui se consacrent à l'étude des objections relatives à toutes les taxes.

Finalement, j'encourage tous mes collègues aux différentes directions du MdF à profiter des bourses proposées par l'Institut des Finances afin d'acquérir de nouvelles compétences et connaissances permettant d'accomplir notre tâche au sein de la fonction publique avec plus de facilité et de satisfaction». ■

Maher Jalloul
Contrôleur Principal

RILO- MOYEN-ORIENT: LA 8ÈME RÉUNION ADMINISTRATIVE ANNUELLE

Du 21 à 23 juillet 2003, la direction générale des Douanes a organisé, à l'Institut des Finances, en collaboration avec l'organisation mondiale des Douanes et le bureau régional de l'échange d'informations à Riad, une réunion pour les bureaux locaux du système RILO- Moyen-Orient. La réunion a débuté le samedi 19 juillet avec une session de formation sur le système du réseau mondial de lutte contre la fraude douanière. L'objectif de cette session visait à améliorer la performance du programme RILO qui comprend une étude des bases de données ainsi qu'une analyse de la situation de la contrebande et de la fraude. Cette session fut suivie de plusieurs tables rondes (21 juillet) inaugurées par le ministre des Finances, M. Fuad Siniora, le directeur du bureau régional au Moyen-Orient et représentant de l'organisation mondiale des Douanes, M. Hassan Omar Baaj. Des délégués (22) de tous les pays membres ont traité de plusieurs sujets dont nous citons: le rapport de l'organisation mondiale des Douanes qui définit la politique mondiale du système RILO; les décisions de la commission du réseau mondiale de la lutte contre la fraude douanière; le rapport sur les statistiques des confiscations mondiales et régionales; et pour conclure, la présentation des réalisations du bureau RILO - Moyen-Orient.

De plus, ils ont convenu que le bureau régional élabore, en coordination avec les pays intéressés, un plan de travail en vue de former une équipe qui étudiera toutes les contraventions dans tous les pays membres. ■

Le système RILO /ses objectifs:

Le système RILO (Regional Intelligence Liaison Office) est né lors de la 27ème réunion du comité administratif affilié à l'organisation mondiale des Douanes, qui s'est tenue à Marrakech en 1991. Le système RILO vise à organiser l'échange d'informations entre les administrations douanières des pays du Moyen-Orient. Il a été mis en œuvre en 1995 à partir du bureau de Riad. Le Liban a rejoint le système RILO en 1997.

PROFESSIONS LIBÉRALES: APPRENEZ À GÉRER VOTRE IMPÔT SUR LE REVENU CONFÉRENCE-DÉBAT À L'OCCASION DU LANCEMENT DU GUIDE

A l'occasion du lancement du guide intitulé «Professions libérales: apprenez à gérer votre impôt sur le revenu», l'Institut des Finances a organisé une conférence-débat, le mercredi 2 juillet, en présence du ministre des Finances, M. Fuad Siniora, le directeur général des Finances, M. Alain Bifani et le directeur de l'Agence Américaine pour le Développement International (USAID), M. Raouf Youssef, ainsi que la directrice de l'organisation AMIDEAST - Liban, Mme Barbara Batlouni.
Ont participé à cette séance, plus de 185 représentants des ordres des professions libérales et des secteurs civils et économiques, dont: l'ordre des Ingénieurs à Beyrouth et au Nord, l'ordre des Pharmaciens, l'ordre des Physiothérapeutes au Liban, l'ordre des Dentistes, l'ordre des Topographes au Liban, l'ordre des Propriétaires des Hôpitaux et l'ordre des Médecins. Le ministre évoqua expressément le sujet du règlement fiscal, écouta les complaintes des présidents des ordres puis leur expliqua les raisons d'être de la loi. Finalement, il clarifia les circonstances de cette loi tout en espérant mettre un terme à toutes les controverses qu'elle soulève.

Campagne promotionnelle du guide intitulé «Professions libérales: apprenez à gérer votre impôt sur le revenu»
50 000 copies ... et une 2ème édition!

Depuis le lancement du guide le 2 août, plus de 49,000 copies ont été distribuées en moins de deux mois. En effet, ce guide a été mis à la portée du public dans tous les départements du ministère des Finances à Beyrouth et dans les bureaux régionaux, tout comme il a été distribué dans certains ordres des professions libérales. Actuellement, 50 000 nouvelles copies sont en cours de réédition suite à la demande accrue des ordres et des citoyens en général.

Ordres des professions libérales	Copies distribuées
Ordre des Médecins à Beyrouth	6000
Ordre des Médecins au Nord	1000
Ordre des Pharmaciens au Liban	3000
Ordre des Laboratoires Dentaires au Liban	600
Ordre des Ingénieurs à Beyrouth	10000
Ordre des Ingénieurs au Nord	3000
Ordre des Physiothérapeutes au Liban	1000
Divers	2000
Total	**26600**
Ministère des Finances	Copies distribuées
Beyrouth	5000
Mont-Liban	3000
Liban Nord	2000
Liban Sud	2000
Nabatyeh	2000
Bekaa	2500
Institut des Finances (à travers la cérémonie de lancement du guide, la distribution de Hadith El Malia et les salles de cours)	6000
Total	**22 500**
Total général	**49 100**

Campagne d'information

Le ministère des Finances s'est chargé, par le biais de l'Institut des Finances et des média, d'informer les citoyens en général et les contribuables en particulier sur les procédures liées à cet impôt. En effet, le ministère a préparé plusieurs entrevues télévisées et radiodiffusées afin d'expliquer les principes de cet impôt d'une part et de promouvoir le guide d'autre part.
De même, il a assuré sa distribution via deux quotidiens locaux «Al Nahar» et «Al Mustakbal». Le guide sera également distribué avec la revue «Lebanon Opportunities» aprés sa traduction en anglais.

Dans les universités

L'Institut des Finances organisera une tournée dans les universités libanaises qui débutera en automne avec le début des cours. La tournée vise à distribuer le guide aux étudiants diplômés et à leur présenter les principes essentiels de l'impôt sur le revenu qui concerne principalement les personnes exerçant des professions libérales.

UN CONCOURS POUR LE POSTE DE COMPTABLE LOCAL: TESTER LES CRITÈRES DE COMPÉTENCE ET DE TRANSPARENCE AU SEIN DU MINISTÈRE

Comment stimuler la compétence et la transparence au sein du ministère des Finances? Comment rendre l'assignation aux postes une opération concurrentielle riche en opportunités pour les éléments compétents? Comment peut-on encourager la concurrence positive et le principe de l'égalité des chances? Comment élever par la suite le niveau de la performance?

Voici les nombreuses questions qui nous ont préoccupés ces derniers temps et auxquelles nous avons cherché à répondre. Et c'est précisément dans cette perspective que, suite à l'initiative du ministre des Finances et du directeur général des Finances, le ministère des Finances (MdF) a organisé, par l'intermédiaire de l'Institut des Finances et en collaboration avec un comité formé d'experts les plus compétents, un concours interne pour le poste de comptable local à l'office de comptabilité du Caza de Tripoli et ce, le 5 et 6 juin 2003; à savoir que ce poste était vacant suite à la mise à la retraite, en mai 2003, du caissier de Tripoli, M. Ahmad Sultan.

Ce fut une première expérience à partir de laquelle le MdF a voulu tester un nouveau rythme de travail marqué par le modernisme et le haut niveau de professionnalisme, loin des «pistons» d'autrefois. Une certaine réserve a accompagné cette nouvelle expérience au départ étant donné que peu de fonctionnaires crurent à sa réussite et sa neutralité. Malgré cela, huit candidats, ayant les qualifications requises que l'Institut des Finances a communiquées par fax et par courrier électronique à toutes les administrations du MdF, se sont présentés au concours.

D'autre part, le comité chargé de superviser ce concours, avait préparé les examens écrits et contrôlé leur correction. De plus, il a interviewé oralement et selon des grilles d'évaluation, les candidats qui ont réussi aux examens écrits. Enfin, le comité a soulevé sa recommandation au directeur général afin qu'il désigne la personne la mieux placée pour ce poste.

Sur ce, et suite aux entrevues effectuées par le ministre des Finances et le directeur général avec les deux candidats qui ont été classés premiers, M. Abdel Rahman Ghazaoui et M. Mahmoud Al-Adlabi, l'inspecteur des impôts au bureau régional du Liban Nord, M. Abdel Rahman Gazaoui, a été désigné au poste vacant (date d'entrée en service 1996).

Le MdF a su faire face au défi, et cette expérience fut une réussite. Espérons qu'elle se renouvellera et se généralisera! ■

Les conditions de participation au concours: le candidat devrait:

1. Etre contrôleur fiscal, contrôleur de collecte, comptable ou comptable local.
2. Avoir entre 24 et 55 ans.
3. Avoir une expérience au MdF d'au moins 2 ans.

Les matières du concours:

Examen pratique en informatique et examens écrits sur les procédures de perception d'impôts directs et autres impôts similaires, la loi sur la comptabilité publique, l'impôt sur le revenu, les impôts indirects, l'impôt sur les fonds bâtis, la loi sur les droits de succession et la loi sur la TVA.

Le MdF organise des concours internes pour le poste de comptable local et de comptable local apprenti pour les offices de comptabilité du Metn et du Chouf.

JEAN BAPTISTE GILLET: L'ÉVOLUTION DE LA FONCTION COMPTABLE DE L'ÉTAT DANS LE CADRE DE LA LOLF

A l'occasion de la tenue de la troisième réunion du comité d'organisation du Xème Colloque International des Services du Trésor, M. Jean Baptiste Gillet, ancien directeur adjoint à la Comptabilité publique du ministère français de l'Economie, des Finances et de l'Industrie (MINEFI), a animé le 7 juillet 2003 à l'Institut des Finances, une conférence-débat sur "L'évolution de la fonction comptable de l'état dans le cadre de la Loi Organique Relative aux Lois de Finances (LOLF)".

Le débat a porté sur l'efficacité des diverses formes de contrôle budgétaire "a priori" et/ou "a posteriori" dans le cadre de la nouvelle loi, du contrôle administratif, politique et juridictionnel et de leur relation avec la modernisation de la gestion financière de l'Etat. La rencontre qui a regroupé 54 participants, a permis un échange de points de vue sur les différentes formes de contrôle financier et sur les nouvelles techniques d'audit et de contrôle. ■

ABAISSEMENT DU SEUIL D'ASSUJETTISSEMENT OBLIGATOIRE À LA TVA

De 500 à 300 puis à 150 millions de L.L.

A partir du 1er janvier 2004 et conformément à la loi du budget 2003 (loi no 479 datant du 30/03/2003), le seuil d'assujettissement obligatoire à la TVA est abaissé à 150 millions de livres libanaises après avoir été abaissé de 500 millions à 300 millions en 2003.

Qu'est-ce que cela signifie?

Cela signifie que le nombre d'assujettis à la TVA va augmenter assurant ainsi une meilleure neutralité concurrentielle sur le marché puisque cela réduit les cas de concurrence entre des assujettis à la TVA et des non assujettis dans le même secteur d'activité.

Quelles sont les implications pour les entreprises?

Toute personne physique ou morale ayant un chiffre d'affaires de 150 millions L.L. ou plus, relatif aux quatre trimestres consécutifs de l'an 2003 devra présenter une demande d'enregistrement à la Direction de la TVA dans un délai de deux mois à commencer du 1er Janvier 2004.

Quels sont les droits et obligations des entreprises?

Après l'étude de la demande d'enregistrement, la Direction de la TVA délivre un certificat d'enregistrement à l'assujetti. A partir de ce moment, ce dernier pourra bénéficier de certains droits et se soumettre à certaines obligations:

1. Factures:

- Factures d'achat: afin de bénéficier du droit à la déduction; les assujettis doivent s'assurer que les factures qu'ils reçoivent des fournisseurs assujettis sont conformes à l'article 38 de la loi.
- Factures relatives aux ventes: afin d'éviter les erreurs et pénalités, les assujettis sont dans l'obligation d'émettre et de délivrer des factures également conformes à l'article 38 de la loi, leur permettant de collecter la TVA de façon adéquate.

2. Cash businesses: dans le but de faciliter l'émission des factures aux "cash businesses", ces derniers peuvent présenter une demande de soumission au régime des cash business qui leur permet d'adopter un système de factures simplifiées çàd des reçus de caisse au lieu de factures conformes à l'article 38. Ils devront alors s'assurer que leurs prix sont affichés toutes taxes comprises.

3. Comptabilité: les assujettis devront tenir les livres et établir les documents comptables requis des contribuables soumis à l'impôt sur le revenu selon le régime du profit réel. En contrepartie, cette obligation leur facilite le calcul de la taxe et la déclaration.

4. Déclaration et paiement: les assujettis ne doivent pas oublier de déclarer et reverser la TVA due trimestriellement. Pour leur éviter le déplacement à la direction de la TVA et leur faciliter l'exécution de ces opérations, il leur est possible de renvoyer leur déclaration dûment remplie par la poste tandis que le paiement s'effectue dans les branches des banques commerciales agréées. ■

Département des Relations Publiques
Direction de la TVA

UNE DÉLÉGATION ARRIVE, UNE AUTRE S'EN VA

14-24 juillet: une délégation de la Banque Mondiale visite le MdF pour analyser les stratégies économiques entreprises par le ministère.

19-23 juillet: une délégation du Fonds Monétaire International (FMI) - division des affaires fiscales visite le MdF dans le but de: (1) Revoir le plan de réformes fiscales ayant lieu au département de la DASS, à la direction de la TVA, ainsi que la création de l'Unité des grands contribuables; (2) Etudier la possibilité de mettre en œuvre l'impôt global sur le revenu;
(3) Passer en revue les opérations de la TVA;
(4) Evaluer les réformes entreprises à la direction générale des Douanes.

25 juillet-12 août: une délégation spécialisée en gestion des dépenses publiques du FMI visite le MdF pour discuter du développement de la préparation du budget, de la gestion du Trésor, des rapports relatifs au budget et aux fonctions d'audit financier. La délégation a aussi discuté de la possibilité de mettre en œuvre un budget de performance déjà appliqué dans un grand nombre de pays, notamment la France.

ACTIVITÉS DU MINISTÈRE DES FINANCES À L'ÉTRANGER

23-24 juin: Le MdF a participé à la formation annuelle organisée par l' Organisation Internationale de Droit du Développement (IDLO) à Rome, en Italie, lors de laquelle la délégation du MdF a présidé une conférence portant sur «le cadre légal des transactions internationales».

7-11 juillet: Le MdF a participé au programme de formation portant sur «la gestion des projets financés par la Banque Mondiale» organisé au centre de formation de l'Organisation Mondiale du Travail à Toronto, en Italie. Les participants à ce programme ont pu passer en revue divers sujets notamment les procédures suivies pour le financement des projets, ainsi que le management administratif et financier de ces projets.

LE PROJET D'INFORMATISATION DU REGISTRE FONCIER ET DU CADASTRE: QUOI DE NEUF?

La Banque Mondiale: un prêt pour poursuivre le projet d'informatisation du registre foncier et du cadastre.

Le Ministère des Finances (MdF) a réussi l'exécution d'importantes étapes du projet d'informatisation du registre foncier et du cadastre. (voir l'éditorial du numéro de 15 de Hadith El Malia). Son succès lui a valu l'accord d' un prêt de 5.31 millions de dollars américains, pour une durée de 15 ans, approuvé par le conseil des directeurs de la Banque Mondiale en août dernier, afin de poursuivre l'informatisation de tous les registres fonciers et cadastraux dans toutes les régions libanaises. En effet, en cours de travail, des quantités supplémentaires de registres et de livrets de propriété ainsi que des plans cadastraux ont été découvertes. Ceci nécessita l'acquisition de fonds supplémentaires afin de garantir le succès du projet et son exécution dans les délais prévus.■

Calendrier du projet d'informatisation du registre foncier et du cadastre au Liban:

1 janvier 2002: Inauguration du registre foncier et du service du cadastre à Beyrouth.

31 octobre 2002: Inauguration du registre foncier à Baabda.

26 août 2003: Inauguration du registre foncier au Metn.

18 janvier 2002: Inauguration du registre foncier à Saida.

8 juillet 2003: Informatisation du service du cadastre à Zahlé, achevant ainsi l'informatisation des plans cadastraux de la Bekaa qui constitue 40% de la totalité des plans cadastraux dans les régions déjà délimitées au Liban.

15 juillet 2003: Lancement de l'informatisation du département des registres fonciers à Kesrouan, achevant ainsi, le travail sur l' informatisation du registre foncier au Mont-Liban.

19 juillet 2003: Lancement de l'informatisation du registre foncier à Nabatié.

Le projet d'informatisation du registre foncier et du cadastre au Liban: Point de vue du directeur du bureau de la Banque Mondiale au Liban, M. Omar Razaz.

Hadith EL Malia a tenu une entrevue avec le directeur du bureau de la Banque Mondiale au Liban, M. Omar Razaz dans le cadre de laquelle il nous a expliqué les circonstances qui ont poussé la Banque Mondiale à accorder au Liban le prêt de 5.31 millions de dollars américains afin de poursuivre le projet d'informatisation des registres fonciers et cadastraux. Nous nous contentons d'en publier ce qui suit:

"L'expérience de la BM dans de nombreux pays a prouvé que les projets d'informatisation des registres fonciers et cadastraux sont, en général, des projets compliqués car ils se heurtent à plusieurs obstacles et leur réussite est une exception à la règle. On peut résumer ces obstacles par ce qui suit:

1. Les obstacles juridiques, les domaines d'application et l'absence des cadres adéquats dans le secteur public.

2. Les obstacles techniques qui résident dans l'absence des technologies modernes et la quasi-inexistence, dans de nombreux pays, d'experts en la matière, voire de spécialistes et de compagnies de consultation qui pourraient offrir la "dose" nécessaire au processus d'informatisation.

3. La mentalité du fonctionnaire qui nécessite un bouleversement urgent, pour le convaincre que l'informatisation garantit l'exactitude et la précision des informations. Or le MdF libanais a réussi à surmonter ces obstacles, et à réaliser ce projet avec la collaboration de l'équipe du Programme de Développement des Nations Unies (PNUD) et des départements fonciers compétents. En effet, le citoyen peut désormais obtenir un titre de propriété ou inscrire un immeuble en quelques minutes.

Quant à l'accord de la BM d'un prêt de 5.31 millions de dollars américains au MdF libanais pour une durée de 15 ans afin de poursuivre le projet, il repose sur deux éléments qui viennent s'ajouter au succès réalisé par le MdF durant les premières étapes:

* Tout d'abord, la BM a réalisé l'importance de ce projet pour bien servir les citoyens et leur faciliter les questions foncières.

* Puis, elle a réalisé que les départements fonciers au Liban ne sont pas de simples départements de services. Ils constituent un élément majeur dans la croissance du pays, puisque le domaine foncier attire une grande partie des investissements. Pour cela, le système électronique facilite la croissance de ce secteur car il fournit les informations immobilières nécessaires; il renforce la crédibilité des informations données par l'administration.

Ainsi, l'informatisation des registres fonciers et cadastraux assure une suffisance monétaire dans le marché immobilier qui se reflète positivement sur l'économie et ouvre de nouveaux horizons économiques dont on cite: des marchés seconds pour le gage immobilier et des émissions de titres de propriété des immeubles. ■

LE CENTRE INFORMATIQUE AU MDF: SES PROJETS ET SES ACTIVITÉS.

Georges Daher
Chef du centre informatique

Rabih Ibrahim
Administrateur des réseaux de communication

La technologie informatique (TI), en developpement permanent, représente désormais un pilier essentiel dans la réussite des administrations et des établissements publics libanais. En effet, au début des années 90 et plus précisément en 1993, le ministère des Finances (MdF) s'est engagé modestement mais de façon sûre et révolutionnaire, dans la voie de l'informatisation de ses différentes unités, à une époque où le MdF souffrait de l'absence des équipements électroniques suite à la destruction de ses locaux durant la guerre. Ainsi, le processus d' informatisation commença au niveau des directions du Budget, du Trésor, des Dépenses et des Recettes puis s'étendit progressivement, transportant le MdF dans l'ère de la technologie moderne.
Ce saut qualitatif est le fruit du choix de la modernisation et de l'informatisation, qui résidait au cœur de la vision du MdF. De même, il est le résultat des efforts déployés par l'équipe du centre informatique au ministère, formée par les meilleurs experts en informatique, travaillant sous contrat en vertu d'un décret promulgué par le Conseil des ministres.

Ce qui a été réalisé jusqu'à présent

Au début, les travaux d'informatisation dans le MdF, ont couvert la plupart des départements à Beyrouth et les bureaux régionaux. Ainsi, une grande partie de procédures a été informatisée à l'aide de programmes et de systèmes informatiques conçus par les spécialistes du centre informatique. Ceci contribua à augmenter la productivité d'une part et accélérer l'accomplissement des procédures des citoyens d'autre part.

1. Sur le plan de la préparation et de l'exécution du budget

Toutes les étapes relatives à la préparation et à l'exécution du budget ont été informatisées. Actuellement, il est facile de garder trace de la situation des crédits du ministère, d'émettre des rapports, des statistiques, des comparaisons, qui contribuent, tous, à analyser, à tirer des conclusions et à élaborer les politiques financières.

2. Sur le plan de la direction du Trésor et de la Dette publique

- Application du système de gestion de la dette publique (DMFAS) préparé et développé par l'Organisation des Nations Unis pour le Commerce et le Développement au Liban, en coordination avec la Banque du Liban (BDL), la direction du Trésor et de la Dette publique du MdF et le Conseil de développement et de reconstruction (CDR).
- Informatisation de toutes les opérations d'encaissement et de payement, propres au MdF et celles relatives aux banques commerciales.
- Elaboration d'un système de comptabilité selon les formalités, les critères et les principes comptables, conçus avec la collaboration de conseillers du Fonds Monétaire International (FMI). Ce système constitue actuellement le point de rencontre principal de tous les autres systèmes dans le cadre du processus d'informatisation.

3. Sur le plan de la direction des Recettes

- Elaboration d'un système de gestion et de maintenance de la base de données des contribuables, qui permet d'introduire toutes les opérations fiscales effectuées par le contribuable.
- Elaboration d'un programme spécial pour introduire toutes les déclarations de l'impôt sur le revenu.
- Informatisation des listes d'imposition de l'impôt sur les fonds bâtis.

Plan pour répendre l'informatisation

Le but principal de tous les travaux d'informatisation précités est d'obtenir des informations et des statistiques, et d'introduire la culture informatique au cœur du travail de toutes les unités. Quant à l'idée de répendre l'informatisation de façon plus étendue et suivant un plan ambitieux, elle se concrétisa effectivement fin 2000.

Le plan d'informatisation englobe le MdF dans toutes ses divisions. Il vise à équiper les bureaux avec un ordinateur pour chaque employé et à remplacer l'ancienne méthode de gestion qui consiste à entasser les informations sur papier par une autre qui utilise les systèmes et les réseaux de communication modernes conformément aux procédures de sécurité.

Le programme recouvre la direction des Recettes, celle du Budget et de l'Ordonnancement, du Trésor et de la Dette publique, ainsi que la direction de la Comptabilité publique et la direction générale des Finances.

Les étapes du plan d'informatisation

Le plan se divise en plusieurs étapes: celle de l'infrastructure qui suppose l'achat, et l'aménagement des équipements puis l' installation dans tous les bâtiments du MdF d'un réseau local (LAN), ensuite relier entre eux ces bâtiments par un réseau étendu (WAN).
Le plan consiste aussi à appliquer un réseau intranet dans le MdF, et plus particulièrement à généraliser l'usage du courrier électronique et équiper les ordinateurs de programmes d'informatisation ainsi que d'une possibilité d'accéder à l'Internet.
A cela s'ajoute la conception d'un site Internet qui permet aux citoyens, dans une première étape, d'obtenir les informations nécessitées et d'imprimer les différents exemplaires requis par le ministère (par exemple: les déclarations de l'impôt sur le revenu). Le site leur permet également de consulter les guides conçus par le MdF se rapportant aux diverses formalités leur facilitant ainsi les procédures fiscales et financières qu'ils doivent accomplir dans une étape ultérieure.
Quant au développement des systèmes informatiques, le plan d'informatisation repose sur six systèmes interconnectés particulièrement avec la direction du Trésor, la direction du Budget et de l'Ordonnancement la direction du Payement des salaires, des indemnités, des pensions de retraites et de l'indemnité de fin de service. De même, il se base sur des systèmes de gestion des impôts tels l'impôt sur les fonds bâtis et le droit de succession ainsi que d'autres systèmes compléments du système de gestion de l'impôt sur le revenu, et, pour conclure, sur le système de la TVA. Le plan repose dans toutes ses étapes, sur les principes généraux suivants :

- servir l'intérêt public en améliorent la qualité du service et sa rapidité,
- réduire les dépenses par l'intermédiaire de la technologie,
- améliorer la productivité des fonctionnaires du MdF,
- assurer les informations à travers des sites Internet,
- allonger les heures de service par l'intermédiaire des systèmes électroniques, pour recevoir les procédures.
- assurer «des points de service rapides» pour accueillir le citoyen, le conseiller, recevoir les demandes, fournir les informations, les résultats et les documents requis. ■

Hadith AL-Malia réservera dans ses prochains numéros des articles pour présenter les détails du plan d'informatisation du ministère des Finances, et traitera des sujets suivants: 1) l'infrastructure et les réseaux de communication; 2) les services communs; 3) les programmes et les systèmes d'application pratique; 4) les équipements et leur maintien.

RAPPEL: Xème Colloque International des Services Du Trésor

"Le trésor enfoui au plus profond de votre cœur, il est bon qu'il remonte à vos yeux." *Gebrane Khalil Gebrane, Le Prophète*

Après Libreville en 1987, Abidjan en 1990, Marrakech en 1992, Ouagadougou en 1994, Nouakchott en 1996, Cotonou en 1998 et Nice en 2001, Beyrouth accueille le prochain Colloque International des Services du Trésor, du 14 au 17 octobre 2003.

Le colloque de Beyrouth présente deux nouveautés:
1. La participation de 13 pays de la région du Moyen Orient aux travaux du colloque: une table ronde de discussion sera réservée aux problématiques de ces pays.
2. La participation du secteur privé (agences de notation, Banques, etc.) dans l'objectif de renforcer le partenariat public-privé. Les représentants du secteur privé présenteront leurs points de vue sur des aspects tels que l'accès aux marchés financiers, les indicateurs de bonne gestion financière, la préparation et la diffusion de l'information financière et autres sujets.

Objectifs du Colloque:

- Réunir les hauts responsables en matière de Finances Publique des pays de la zone Afrique -Caraïbes- Pacifique, du Moyen Orient et d'Asie
- Renforcer les liens privilégiés de coopération en matière de techniques financières,
- Echanger et confronter les expériences, réfléchir pour améliorer la gestion des finances publiques.

Thèmes abordés:
Le colloque abordera des thèmes qui sont des préoccupations fortes des responsables du Trésor et de la Comptabilité Publique dont:

- Les défis et outils modernes de la gestion de la trésorerie,
- Les nouveaux défis de la gestion de la dette,
- Les outils de bonne gestion financière,
- Les moyens modernes de paiement,
- L'audit et le contrôle,
- Les outils modernes de diffusion de l'information financière,
- La gestion du changement par le biais de la formation et de la gestion du capital humain.

Langue du colloque:
Les travaux se dérouleront en langue française. Une traduction simultanée en langue arabe sera assurée.

Programme: Le colloque comprend trois journées de travail dont une réservée aux ateliers de travail, et une journée visite de l'environnement économique et culturel du pays hôte.

la programmation financière en collaboration avec l'Institut du Fonds Monétaire International:

Le 6 et le 7 juin 2003, l'Institut des Finances a organisé, en collaboration avec l'Institut du FMI, un séminaire sur la programmation financière, animé par Dr. Ralph Chami, le vice-président de l'Institut du FMI dans la région du Moyen Orient. Ce séminaire a introduit les participants aux différents moyens et indices quantitatifs d'analyse et de programmation financières. Une journée entière a été consacrée à l'étude du cas de la Jordanie et à l'application pratique d'un programme financier. Ont participé à ce séminaire 34 agents du ministère des Finances, du ministère de l'Economie et du Commerce, du ministère des Affaires sociales, du Conseil de développement et de reconstruction (CDR), de l'administration centrale de la statique (ACS), de la Banque du Liban (BDL), des professeurs d'universités ainsi que des experts en économie.

L'Accord d'Association LIBAN -UNION EUROPEENNE: Quel impact sur l'économie Libanaise???

"L'accord d'association entre l'UE et le Liban a un impact négatif sur la croissance économique Libanaise". Telle a été la conclusion de l'étude réalisée par M. Bernt Lucke (professeur à l'Université de Hambourg et membre du réseau FEMISE) et présentée à l'Institut des Finances le 7 Juin 2003. Ce résultat a été obtenu à partir de la construction d'un modèle qui étudie la significativité de l'impact de la réduction des tarifs douaniers sur le taux de croissance de l'économie.

Pour plus d'information contactez M. Bernt Lucke:
lucke@hermes1.econ.uni-hamburg.de

Cependant Il est essentiel de noter que ce modèle développé est statique dans le sens où les autres variables (taux d'intérêt, inflation, investissement, flux de capitaux, taux de change...) sont considérées constantes d'où la limite d'un tel modèle non dynamique appliqué à un pays fortement libéralisé et qui étudie uniquement l'effet d'une abolition des droits douaniers sans prendre en considération les autres enjeux de la globalisation tels que la croissance économique, la meilleure allocation des ressources dans l'économie, les flux d'investissements, les mouvements de capitaux, la concurrence, l'accès aux technologies...

Il est souvent plus facile de mesurer les coûts statiques de court terme que de prévoir les bénéfices potentiels d'un accord de libéralisation des échanges. Ces bénéfices sont plus dynamiques, séquentiels et portent des fruits à long terme. Dans tous les cas, les bénéfices associés à l'accord d'association entre le Liban et l'UE surpassent les coûts et le Liban s'attelle à relever tous les défis qui pourraient en découler. De plus, cet accord sert de catalyseur puisque les changements qu'il implique auront pour seul effet de renforcer la compétitivité du Liban au niveau international et puisqu'il ne se limite pas à la libéralisation des échanges commerciaux, bien plus, il s'étend aux niveaux politique, sécuritaire, économique, financier, social et humain. Force est de reconnaître que le Liban doit se doter de systèmes de production adaptables et de politiques incitatives pour pouvoir bénéficier des immenses opportunités qui s'offrent au pays dans cette nouvelle dimension globale. ■

Mira Merhe
Ministère de L'Economie et du Commerce

Planification et management:

Afin de faciliter le processus de planification de l'audit fiscal, l'Institut des Finances a organisé le 3 juillet 2003, en collaboration avec la compagnie Pricewaterhouse Coopers, une rencontre ouverte pour discuter du programme Team Mate 2000 créé par la compagnie. Cette rencontre a été adressée aux fonctionnaires travaillant dans l'audit notamment le directeur des recettes, les chefs des départements régionaux, les chefs de départements fiscaux, les contrôleurs principaux, le directeur de la Comptabilité publique, le chef du département d'audit financier sur les institutions publiques, et le chef du centre électronique.

Le programme Team Mate 2003 est un système électronique conçu pour le management et l'informatisation de tout le processus d'audit afin de faciliter sa planification, son exécution, et la publication des rapports. Il aide aussi les administrations responsables de l'audit à se débarrasser des tas de papiers, et à développer la communication et la productivité à travers l'application des normes internationales d'audit. ■

RÉDACTION ET PRODUCTION
La lettre interne du Ministère des Finances
Éditée par l'Institut des Finances
Adresse: 512, Corniche al-Naher
B.P. 16-5870, Beyrouth, Liban
Tél: 01-425148/9 **Fax:** 01-426860
Site Internet: www.if.org.lb

Réalisation: Loubna Boustany
Supervision: Lamia El Moubayed Bissat
Photographe: la caméra de l'Institut
Mise en page: Randa Najm
Imprimée par: Salim Dabbous Printing Press
Rédaction: Des fonctionnaires du MdF et toute l'équipe de l'IdF.

Thumbs.db

حديث المالية

النشرة الداخلية لوزارة المالية اللبنانية | تصدر عن المعهد المالي - العدد ١٧، أيلول ٢٠٠٣

الافتتاحية

الأنظمة التقاعدية وضرورة التلاؤم مع المتغيرات: عرض مقارن

أولاً: النمو السكاني

تشهد الأنظمة التقاعدية في العالم اليوم نوعين من المشاكل الناجمة عن المتغيرات الديمغرافية. يتمثل الأول بالنمو السكاني المتسارع في البلدان النامية. أما الثاني فيتمثل بزيادة معدل سنوات الحياة (life expectancy). الذي يسود في البلدان الصناعية المتقدمة. ويشكل النمو السكاني المتسارع بالنسبة إلى البلدان النامية ضغطاً على الخدمات التعليمية والصحية وعلى الموارد المالية المتاحة وضغطاً على سوق العمل حيث يتصاعد عدد طالبي الوظائف وتتنامى التطلعات والتوقعات وتكثر المقارنات مع أحوال الدول الأخرى مما ينأتى عنه تنامي حال الإحباط واليأس والتردد. فالشباب والشابات في الدول النامية ينتظرون أن يتيح النمو الاقتصادي فرصاً مولدة للدخل. وينتظرون بالتالي من حكوماتهم أن تؤمن لهم الخدمات وتؤمن لهم كذلك المناخات المؤاتية للأعمال والنمو والترقي الاجتماعي.

في معظم البلدان المتقدمة يتمثل العبء في الحجم المتنامي لعدد المتقاعدين بحيث تهدد الأعباء المالية المتصاعدة التي تتحملها تلك الاقتصادات نتيجة ذلك باستنزاف موارد تلك الدول. فالنظام الذي اعتمد في أوروبا يقوم على قاعدة (Pay as you go schemes) التي تفترض أن العاملين اليوم عليهم تمويل تقاعد العاملين بالأمس وتستند على فرضية أن عدد العاملين اليوم يفوق بكثير عدد المتقاعدين. غير أن هذه الفرضية لم تستمر صحتها حيث بدأت نسبة العاملين مقارنة بنسبة المتقاعدين تنخفض. إن ازدياد عدد الذين يحصلون على معاشات تقاعدية بالمقارنة مع عدد العاملين غالباً ما يشكّل كلفة يتحملها الاقتصاد وتترتب أعباء ذلك على عاتق الجيل الأصغر سناً والذي ما يزال ناشطاً في حقل العمل. لذلك فمع تزايد عدد المتقاعدين. تتعرض أنظمة ◄◄

برعاية

البنك الدولي

في هذا العدد

الافتتاحية

التدريب
- مهارات الاتصال عبر الهاتف كلمة متدرب (ص ٢)
- أصول كتابة المراسلات الإدارية والتقارير (ص ٣)
- الدوافع التحريرية من مؤسسة تشجيع الاستثمار في لبنان (ص ٤)

شركاء في التدريب
- التعاون مع البنك الدولي (ص ٤)
- التعاون مع وزارة المالية الفرنسية (ص ٥)
- تحسين التواصل من أجل خدمة أفضل للمواطنين (ص ٥)
- تفعيل الرقابة الضريبية (ص ٦)
- التعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة (ص ٦)
- التعاون مع وكالة الضرائب اليابانية (ص ٧)

أخبار الوزارة
- ريلو الشرق الأوسط (ص ٧)
- ضريبة الدخل لأصحاب المهن الحرة حقل إطلاق وترويج الدليل (ص ٨)
- الاختبار لوظيفة محتسب (ص ٩)
- تطوير أنظمة التدقيق والرقابة في إطار موازنات البرامج (ص ٩)
- تخفيض رقم الأعمال الخاضع إلزامياً لـ VAT (ص ١٠)

مشاريع حديثة
- مشروع مكننة السجل العقاري والمساحة (ص ١١)
- وجهة نظر مدير مكتب البنك الدولي في لبنان السيد عمر زاز (ص ١١)
- المركز الإلكتروني في وزارة المالية، في مشاريعه ونشاطاته (ص ١٣)
- المؤتمر الدولي العاشر لإدارات الخزينة (ص ١٤)

للف
- معاشات التقاعد: إشكالية النمو في ظل العبء المتنامي (الحالة الفرنسية) (ص ١٥)

أخبار سريعة - ص ١٨

حياة الوزارة - ص ٢٠

المكتبة المالية - ص ٢١

الافتتاحية

التقاعد في الدول المتقدمة لضغوط كبيرة نتيجة للعجز المالي المتراكم لدى أنظمة التقاعد والذي أصبح يهدد استمراريتها. وقد أدت تلك الضغوط إلى قيام تلك الدول باتخاذ عدة مبادرات لإصلاح تلك الأنظمة، وبالتالي إلى إطلاق سلسلة من الحوارات حول البرامج الإصلاحية الواجب اعتمادها ومدى ملاءمتها للواقعين الاجتماعي والاقتصادي لعدد كبير من تلك البلدان والتي كان من ضمنها فرنسا وألمانيا.

ثانياً: ماذا يحصل من تطورات على هذا الصعيد في أوروبا؟

من المتوقع أن يرتفع عدد المتقاعدين في دول المجموعة الأوروبية بحلول العام ٢٠٢٥ إلى ١١٣ مليون متقاعداً (أي ما يعادل ٣٠٪ من السكان). لقد أصبحت نسبة عدد العاملين حالياً مقارنة بعدد المتقاعدين في أوروبا بحدود ثلاث عاملين لكل متقاعد وهي مقدر لها أن تنخفض إلى ثلاث عاملين لكل اثنين من المتقاعدين في خلال ثلاثين عاماً. وقد بلغت الإشكاليات التي تطرحها هذه المسألة حداً من الخطورة دفع بعدد من المحللين الماليين الأوروبيين إلى التحذير من أن "متقاعدي اليوم يستهلكون مستقبل الأجيال المقبلة". وإلى قيام بعضهم باقتراح عدد من الإجراءات لمعالجتها الأمر الذي سيستوجبُ في الحصّلة، إما فرض ضرائب إضافية أو تقليص حجم النفقات بشكل جذري.

ثالثاً: التطورات التي تشهدها فرنسا بلد ساعات العمل الـ٣٥ والمعتبرة بأنها جنة المتقاعدين

لقد شهدت فرنسا في الآونة الأخيرة نقاشاً حاداً حول الإصلاحات المنوي إدخالها على نظام التقاعد لديها لأن هذا النظام الموضوع منذ ٥٠ عاماً لم يعد يتلاءم مع الواقع الديموغرافي الراهن والمستقبلي للبلد. ولقد انتهى الأمر بنتيجة الموقف الحاد والمصمم الذي وقفته الحكومة الفرنسية في إقرار قانون لإدخال جملة من الإصلاحات على نظام التقاعد.

تجدر الإشارة إلى أنه في العام ١٩٦٠ كان يقابل كل أربعة موظفين عاملين في فرنسا متقاعدٌ واحد غير أن هذا العدد تقلص في العام ٢٠٠٠ ليصبح موظفَين عاملَين اثنين فقط مقابل كل متقاعد. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى موظف واحد عامل مقابل كل متقاعد في العام ٢٠٢٠.

لقد وعت فرنسا أنه إذا لم تصارع اليوم إلى القيام بمبادرة جدية وجذرية لإصلاح نظامها التقاعدي فسوف تجد نفسها مضطرة إلى أن تقلصّ معاشات التقاعد إلى النصف بعد أقلّ من عشرين عاماً لذلك فقد تمّ في أواخر آب من العام ٢٠٠٣ استحداث قانون يهدف إلى تطوير نظام التقاعد عن طريق زيادة عدد سنوات الخدمة لتصل إلى ٤٠ سنة عمل في العام ٢٠٠٨ وإلى ٤١ سنة عمل في العام ٢٠١٢. كذلك فإن هذا القانون يشجّع على العمل بعد سن التقاعد ومن أجل التعويض عن هذه الإجراءات فقد جرى اعتماد طريقة معدّلة لاحتساب معاشات التقاعد لصالح المتقاعدين بحيث تزيد نسبة المعاش التقاعدي للعاملين الذين يبلغون أكثر من سنين سنة وما يؤدي في محصلة الأمر إلى تخفيض الأعباء الإجمالية (راجع الملف)

وكما هي الحال في فرنسا، تواجه معظم الدول الأوروبية والمتقدمة الأخرى التحديات ذاتها التي تنشأ عن تزايد نسبة المتقاعدين مقارنة بعدد الشباب المنخرطين في سوق العمل والناشطين فيه.

رابعاً: ماذا يجري من تطورات على صعيد الحالة الألمانية، مهد التأمينات الاجتماعية؟

إن العدد الحالي للمواطنين الألمان المتقدمين في السن يصل إلى حوالي نسبة ٢٣٪ من عدد سكان ألمانيا. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٣٠٪ في العام ٢٠٣٠. كما أن عدد العاملين حالياً بعادل الذين فقط مقابل المتقاعد الواحد. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى عامل واحد مقابل المتقاعد الواحد في العام ٢٠٣٠. وتجدر الإشارة إلى انه يتم في ألمانيا تمويل ٧٥٪ من معاشات التقاعد من مداخيل الضريبة على الرواتب والأجور. أما باقي المبلغ فيتم تأمينه من مصادر متنوعة، غير أن نظام تمويل معاشات التقاعد يتعرض حالياً في ألمانيا لخطر التداعي والانهيار نظراً للضغوطات التي تفرضها النسب الإضافية والأعداد المتزايدة لعدد الذين وصلوا إلى سن التقاعد من مجموع الشعب الألماني.

وللتخفيف من حدة هذه الأعباء على القطاع العام فقد خصصت الحكومة الألمانية "فترة إعفاء من دفع الضرائب" يستفيد منها العاملون في القطاع الخاص لادخار ما يعادل ٥٠٪ من رواتبهم أو أجورهم لتمويل معاشات التقاعد (وسترتفع هذه النسبة إلى ٤٪ بحلول العام ٢٠٠٤). هذا بالإضافة إلى الخطوات الإصلاحية الجذرية التي بدأت الحكومة الألمانية بتطبيقها سعياً للمحافظة على نظام التقاعد لديها وتمكينه من التلاؤم مع المتغيرات. ويتركز أحد الحلول التي تتم مناقشتها اليوم على زيادة سن التقاعد كنتيجة منطقية لارتفاع معدّل الحياة.

خامساً: التحولات الجارية على هذا الصعيد في العالم العربي

ما الذي يجري على صعيد الحالة الأردنية؟

يشكل نظام التقاعد في الأردن أحد نقاط الضعف الأساسية في هيكلية موازنة المملكة الأردنية حيث أن معاشات تقاعد الموظفين والعاملين في الدولة من مدنيين وعسكريين لا تدخل ضمن خانة الضمانات الاجتماعية. ولقد بلغت النفقة المخصصة لمعاشات التقاعد في العام ٢٠٠٢ حوالي ١١٨٪ من مجمل الإنفاق العام لتحتل المرتبة الثالثة بعد موازنة وزارة الدفاع وموازنة الرواتب والأجور. وخلال السنوات العشر المنصرمة ارتفعت معاشات التقاعد إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه. وإذا لم تتم السيطرة عليها وإدارتها بشكل فعّال فإنها سوف تشكل عبئاً رئيسياً على الموازنة العامة.